



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

## غاز شرق المتوسط نعمة أم نقمة؟

[12]



### الافتتاحية

#### عام جديد... دروس واستحقاقات

دخلت سورية عام 2011 مفترق طرق تاريخي كبير. وعلى أعتاب الدخول في عام 2020 فهي تقف بالضبط في نهاية ذلك المفترق...

إن الأزمة التي بدأت داخلياً، وكنيجة لتراكم المشكلات عبر عقود؛ من فساد وجور وحشي في توزيع الثروة، وقمع وتدنٍ لمستوى الحريات السياسية، تحولت بحكم الأهمية الفريدة لسورية كمفتاح للشرق، إلى بؤرة لصراع دولي وإقليمي ضمن ظروف شديدة الفجوة أيضاً، لا تتعلق بانتقال العالم من الأحادية القطبية إلى تعدد الأقطاب كما يقال، بل وأكثر من ذلك بانتقال العالم بأسره نحو مرحلة ما بعد الهيمنة الغربية المستمرة منذ ما يقرب من خمسة قرون؛ انتقال عنوانه الأساس هو إنهاء كل أشكال العلاقات غير المتكافئة على المستوى الدولي، وعلى رأسها علاقات التبادل اللامتكافئ الاقتصادي.

إن درجة التدويل الهائلة للمسألة السورية، لعبت طوال سنوات، دور ستار يتوارى وراءه المتشددون من الأطراف المختلفة، والذين يتشاركون في موقفهم العميق من مسألة توزيع الثروة الوطنية، من موقع الناهبين الذين يريدون الحفاظ على النهب إما لاحتكاره لجهة بعينها أو «في أسوأ الأحوال» لإعادة تحاصصه بين متشددين من الطرفين.

هذا الاصطفاف في مسألة توزيع الثروة لمصلحة الناهبين ضد المنهوبين، هو جوهر المسألة أولاً وأخيراً، وهو ما ينتج اصطفاياتهم الدولية، التي تصب في النهاية في طاحونة علاقات التبادل اللامتكافئ مع الغرب، أي علاقات التبعية بأشكالها المختلفة. وهذا الاصطفاف نفسه، هو ما ينتج موقف المتشددين الموحد عملياً من المسألة الديمقراطية، والذي يتلخص بضرورة تقليص دور الحركة الشعبية ودور المنهوبين عموماً في التدخل في الشأن العام والشأن السياسي، وإبقائهم مقموعين أو مجندين لخدمة طرف متشدد في وجه آخر.

إن الستار الذي يغطي غايات الفاسدين الكبار والمتشددين، قد انقش عملياً مع الاختلال الهائل في موازين القوى الدولية ضد مصلحة الغرب، وضد المصلحة الأمريكية بشكل خاص.

ومع انقش هذا الستار، عادت إلى الواجهة المسائل الأكثر جوهرية؛ مسائل النموذج الاقتصادي وتوزيع الثروة الوطنية والأشكال السياسية والديمقراطية الموائمة.

إن التيار الدولي الفاشي، لا يزال يعول على إنهاء سورية، بل وعلى تفجيرها تفجيراً شاملاً تصل نيرانه إلى كل الإقليم، لعل وعسى ذلك يمنع القضاء النهائي على الأحادية القطبية، وعلى شعارها الأسمى: الدولار.

في هذا السياق، فإن مفترق الطرق التاريخي الذي تقف عليه سورية اليوم، هو بين طريقين، الأول هو انفجار شامل ينهي سورية ويفتتها، انفجار محمول على العجز الكامل للبنى السياسية القائمة في سورية عن حل أية مشكلة صغيرة أو كبيرة، بسبب التغلغل الهائل للفساد الكبير الذي لم يتوقف عند الجانب الاقتصادي بل أصبح شاملاً.

الطريق الثاني الذي لا بديل عنه، والذي سيسم العام القادم، هو الذهاب الفوري لتنفيذ استحقاق التغيير الجذري الشامل عبر استعادة الشعب السوري لسيادته على بلاده وعلى مصيره، أي عبر حل سياسي شامل وحقيقي، أي عبر التنفيذ الكامل للقرار 2254، ودون أي تأخير!

#### شؤون عربية دولية



ليبيا... نقطة التقاء  
الصراع الدولي

19

#### شؤون محلية



2019  
«كل عضة بغصة»!

11

#### ملف «سورية 2019»



ما الذي يحدث في كواليس  
«هيئة التفاوض»؟

06

#### شؤون عمالية



مسابقات وفق نظام  
الاستخدام المؤقت

04

## بانوراما...

## أحوال الطبقة العاملة وأخبارها خلال عام 2019



مع انتهاء هذا العام واستعداد الطبقة العاملة لبدء عام جديد من معاناتها اليومية، الأمر الذي يتطلب من الطبقة العاملة رفع وتيرة نضالها من أجل حقوقها ومطالبها.

والسؤال المطروح اليوم الذي هو هاجس كل العمال والقوى الوطنية في البلاد، هل ستعود تلك الروح الكفاحية والنضالية الصلبة للنقابات والتي تعبر بشكل حقيقي عن مصالح وحقوق الطبقة العاملة؟ إننا لا نطرح هذا السؤال إلا من منطلق الغيرة على الحركة والعمل النقابي وقناعتنا التامة بأهمية العمل النقابي الكبرى وضرورة تقويته باعتباره سلاحاً في يد العمال للدفاع عن حقوقهم ومواجهة الاعتداء على مكاسبهم، لا بد وأن تلعب النقابات دورها في التعبير عن الغضب والاحتجاج وتعيد تنظيم نضالات العمال.

## رجال تحت الشمس

العمال رجال تحت الشمس يعملون دون ضجيج، ينجزون ما هو واجب إنجازهم، ويتحملون ما هو كائن من مصاعب ومخاطر أحياناً كثيرة تكون مؤلمة، بسبب نتائجها التي يتحمل تبعاتها الكاملة هم العمال والعمال وحدهم كل يوم تُورد الأنباء عن وفاة عامل كان يقوم بعمل خطير يؤدي إلى وفاته، وكان أخيراً وليس آخرها عامل الكهرباء في كهرباء ريف دمشق، الذي تعرّض لصق كهربائي أثناء الصيانة، وقبلها وفاة عامل في مصفاة بانياس، وبعدها وفاة عامل في كهرباء حمص، هذا عدا إصابات العمل التي تسبب عاهات دائمة أو مؤقتة تخرج العامل عن العمل، ... إن الطبقة العاملة تقول لأهل العقد والربط بما يتعلق بشؤونها لقد بلغ السيل الزبى فهل من مجيب؟ نعتقد الإجابة سيقدمها العمال في اللحظة التي يرونها ممكناً من أجل انتزاع حقوقهم وتحقيق مطالبهم.

## العمال ضحايا النقص في السلامة المهنية؟

حوادث الإصابات بأنواعها كثيرة، وليس آخرها ما جرى للعامل عماد حميدي رئيس الوردية الكهربائية، حيث تعرّض لعملية سقوط من ارتفاع أربعين متراً، وأدى

في جلساتها الأخيرة، العالم اتجه منذ سنوات طويلة نحو الإنتاج الموسع والكبير، باعتباره يحقق نمواً عالياً يسهم مساهمة كبيرة في التنمية المطلوبة، ويحقق موارد مهمة للخزينة، خاصة إذا تأمّنت له الظروف المناسبة الداعمة له لكي يصبح محور النشاط الاقتصادي الاجتماعي، وسورية كما نعتقد تملك من القدرات الإنتاجية ما يمكنها من أن تكون في مقدمة الدول المصنّعة باعتبار أن لديها مقومات زراعية تستطيع الاستفادة منها إلى الحد الأقصى.

## الأجور زادت والضريبة بقيت والهم مستمر! 941

بُحّت حناجر العمال والنقابيين في كل منابرهم من أجل زيادة في الأجور تمكنهم من سد الثغرات الكبيرة في مستوى معيشتهم ومتطلباتهم الحياتية من غذاء وكساء وطبابة وأجور سكن وتعليم ومواصلات وغيرها من الأمور التي لا مجال لتعدادها، لأن المتطلبات تزداد ولا يمكن تلبية هذه الأجور الزهيدة التي طال انتظار زيادتها، ولكن الحكومة ومنظريها الاقتصاديون كانوا يتحفوننا بمواقفهم التي مفادها ليس هناك زيادة إن لم يتدفق علينا الاستثمار، وإن لم يتحسن الوضع الإنتاجي، ولكن لم يتحسن الوضع ولم يتحسن الوضع الإنتاجي وخلافه، ومع هذا خرجت الزيادة على الأجور ماذا يعني هذا؟ ما هي المتغيرات عند الحكومة التي جعلتها تصدر زيادة على الأجور؟ هذه أسئلة لا إجابة عنها، ولكن ربما الواقع ستجيب عن تلك التساؤلات.

## مكمن قوة النقابات

الحركة النقابية ونتيجة نضالاتها التاريخية تملك كل الإمكانيات اللازمة والضرورية لتكون الممثل الحقيقي لكل العمال السوريين في القطاع الخاص وقطاع الدولة على حد سواء إن أرادت ذلك.

قاسيون تستعرض ما نشرته خلال هذا العام للعديد من القضايا والمطالب العمالية كالأجور والصحة والسلامة المهنية والتأمينات الاجتماعية والتشريعية، إضافة إلى رصد بعض أشكال الاحتجاج والإضرابات التي قام بها العمال في بعض القطاعات وما جرى في المؤتمرات النقابية السنوية.

## المرض العضال 942

تسمية الدولار وذكر اسمه في الجلسات والاجتماعات الشعبية يشكل كابوساً حقيقياً، ويكرر تلك الجلسات كون الدولار شبيهاً بذلك المرض الذي لا يسمى كما كانت جدي تطلق عليه، وسبب التكدير الذي تحدته تسمية الدولار أنه أصبح مصدر الشقاء والتعاسة ومصدراً أساساً من مصادر عدم الرضا الذي يعيشه الناس، ويعبرون بعدم رضاهم المتصاعد في مجالسهم وتجمعات عملهم، بسبب ما أحدثه ذلك اللعين الدولار في مستوى معيشتهم، الذي هو أداة فعالة وتأثيره نافذ في حياتهم اليومية، واستخدامه بالشكل الذي هو جار الآن كمن يستخدم سلاحاً فتاكاً في مواجهة عدو له، فالدولار ومن يستخدمه بهذه الطريقة المزرية أصبح عدواً لكل الناس الفقراء، لأن شقاءهم وتدهور مستوى معيشتهم وقلة حيلتهم في تدبير أمورهم مرتبط باسم الذي لا يسمى «الدولار» وبهذا الحل يبقى عند الناس كيف سيواجهون عدوهم اللدود دفاعاً عن بقائهم واستمرارهم في العيش؟

## كيف يكون الإنتاج الصغير بديلاً للموسع؟

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والزراعية منها، قضية اقتصادية هامة للحجم الذي تشغله من الاقتصاد السوري، ولكن لا نعتقد أنها ستكون هي المخرج الحقيقي للواقع الاقتصادي الصناعي الزراعي كما عبرت عن ذلك هيئة تنمية المشروعات

## بصراحة

محمد عادل اللحام



## قاسيون.. نمشي ونكمل الطريق

عام مضى من عمر الحركة العمالية سادته الفقر والظلم والحرمان، عام عصيب عاشه العمال في كل لحظة من لحظات حياتهم المليئة بالخوف من القادم، وهم يعيشون الحاضر بكل تفاصيله الكارثية، ولكن يمشون سائرين في طريقهم الذي وضعوا فيه ليس بإرادتهم بل بحكم حاجتهم للحياة والاستمرار فيها، فهم يصارعون من أجل البقاء، من أجل حياة قادمة لهم وللأجيال القادمة قد تكون أفضل، إذا ما توفرت الظروف، ولكي تكون أفضل أي ظرفاً أفضل لابد من انتفاء الشروط التي وضعتهم بها قوانين الاستغلال والاستبداد لتجعل منهم عبداً لرأس المال وسوقه المتوحشة التي التهمت منهم زهرة شبابهم وقواهم التي لا يستطيعون تجديدها إلا بشق الأنفس، ليعيدوا كرة الحياة اليومية الكريهة.

عام قادم جديد قد يكون صعباً، سيعيشه العمال ومؤشراته أمامهم، ولكنها لا تسرُ خاطر، لأن الفقر يتعزز، والحرمان من أهم الضروريات يشتد، والظلم بأشكاله المختلفة يسود، وهذا الواقع يجعل الخيارات أمامهم محدودة، إما الاستسلام لهذا الواقع بما يحمله من فواجح، أو المقاومة للشروط التي وضعوا فيها خارج إرادتهم، الخيار الأول يعني الموت المترج بكل معانيه البيولوجية والحقوقية وهذا الأمر لم يحدث تاريخياً لأن الطبقة العاملة عبر ممارستها اليومية لأشكال مختلفة من المقاومة لأنيات النهب والاستغلال وهي عالمة بأشكالها وألوانها عبر سيرورة الإنتاج، تتكون لديها روح المقاومة الجماعية والرد الجماعي على مستغليها، حيث تصنع أدواتها وتحدد أهدافها وفقاً للمعطيات والظروف المحيطة بها بالرغم من الضغوط التي تتعرض لها من داخل العمل أو من خارجه، وهذا الأمر سيرفع من مستوى وعيها بمصالحها وحقوقها وهي على أساس المصالح والحقوق ستصنع مقاومتها.

قاسيون، بما تحمله من منهج وعمق في الموقف الطبقي المنحاز كلياً ليس لحقوق الطبقة العاملة السورية الاقتصادية فحسب، بل لحقوقها السياسية والديمقراطية وترى فيها إحدى أدوات التغيير الحقيقي المنشود كون مصلحتها العميقة تكمن في التغيير الحقيقي، ولهذا الموقف الأصيل تصدت «قاسيون» لهذا الدور الوطني والطبقي في البحث الدائم عن مكمن القوة في حراك العمال وأشكال تجليه، وعبرت عن ذلك فيما نشرته من مواقف ومتابعات لواقع الطبقة العاملة، وألقت الضوء على حراكها بكل أشكاله من الإضراب ولو كان محدوداً، إلى واقع وشروط العمل القاسية والمجحفة بحق العمال التي تسببت بإصابات أحياناً تكون قاتلة.

تابعت قاسيون مفصلاً هاماً من مفاصل العمل النقابي وانعكاساته على واقع الطبقة العاملة، من حيث مواجهتها لمستغليها الأ وهو «الانتخابات» التي جرت وكيف رُتبت بما يفقد الطبقة العاملة عنصرها هاماً من عناصر المواجهة، كون الترتيبات جاءت على هوى من رتبها وليست بخيارات العمال وإرادتهم.

قاسيون، مستمرة بنضالها وموقفها إلى جانب ومع الطبقة العاملة إلى أن تنتزع حقوقها الاقتصادية والسياسية والديمقراطية، فطريقنا واحد سنكمله بإصرار.

بالغة نتيجة ذلك وصلت إلى الدرجة الثالثة.

### حوار مع صديق نقابي 923

إن مهمات الحركة النقابية في الظروف الحالية والقادمة تتطلب مواقف استثنائية تتعلق بجملة قضايا عامة وخاصة بالطبقة العاملة، حيث كان هناك تباين في الموقف حول بعضها، منها: حق الإضراب للطبقة العاملة السورية، وحول استقلالية الحركة النقابية في أن يكون لها خط نقابي مستقل عن رؤية الحكومة فيما يتعلق بشكل ومضمون التطور اللاحق الذي ينشده الشعب السوري بعامله وفلاحيه ومهمشييه، والتوافق حول آليات الانتخابات القادمة من حيث ضرورة إجرائها، والتخلي عن الآليات المتبعة التي أثبتت التجربة أنها آليات قاصرة وتعمق الهوة بين العمال والحركة النقابية. إن فتح أوسع حوار داخلي لإعادة صياغة الخط النقابي والعمالي، الذي سيحيمي الاقتصاد الوطني ومصالح الطبقة العاملة السورية من فاسدي الداخل والخارج.

### محكومون بالانتصار من أجل التغيير الجذري 921

إن المعركة السياسية قد تكون ضراوتها أشد من ضراوة المعارك العسكرية، بسبب علاقتها بالمصالح العميقة للشعب السوري السياسية والاقتصادية، ولخوضها يتطلب من القوى الوطنية، وفي مقدمتها الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية تحشيد القوى المجتمعية، وتنظيمها تنظيمياً يمكنها من خوض المعركة بنجاح سياسياً ووطنياً، والطبقة العاملة السورية يقع على عاتقها الإسهام الفعلي في قيادة عملية التغيير الجذري لما تحمله من عناصر قوة أساسية تمكنها من خوض المعركة إلى نهاياتها.

### العمال يقولون كلمتهم 911

إن الطبقة العاملة السورية كما العمال في كل الدنيا تفقد كل يوم العديد من حقوقها ومكاسبها بفعل الليبرالية الاقتصادية وسياساتها على صعيد حقوق العمال المباشرة وحقوقهم الدستورية. لقد تحققت تلك المكتسبات بفعل نضالات وتضحيات العمال خلال عقود من الزمن، ولكن تبخرت تدريجياً، وهذه الخسارات التي يتعرض لها العمال تعني تديناً في مستوى معيشتهم وهدرراً لكرامتهم في أوطانهم، وتنتكراً لجهودهم التي بذلوها في سبيل بناء الوطن والدفاع عنه، وهذا الواقع يضع القوى الوطنية والحركة النقابية أمام مسؤولياتها بالدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومكاسبها، وبقاء هذه القوى تراوح في مكانها مكتفية بالندب والبكاء على حقوق العمال، يعني إمكانية أكبر لقوى السوق وممثليها الحكوميين بتطوير الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم.

### من البرنامج الانتخابي العمالي والنقابي لحزب الإرادة الشعبية

من أجل: حد أدنى للأجور، يتطابق مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة «ربط الأجور بالأسعار». الحفاظ على معاملتنا وتطويرها وتخليصها من ناهيها. انتخابات ديمقراطية في كل المستويات النقابية تؤمن وصول من يمثلنا دون تدخلات. توحيد قوانين العمل في قانون عمل واحد يضمن حقوق العمال الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية بما فيها حق الإضراب للطبقة العاملة السورية. إيجاد آلية لإزام أرباب العمل بتسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية. إيجاد قانون لضمان صحي عصري لكافة العمال.

### كنوز «الأربعين حرامي» بداية الحلول 931

«مقسوم لا تاكل وصحيح لا تقسم وكول لتشبع»، تبدو هذه الجملة مناسبة لموضوع زيادة الأجور وهي معبرة بشكل كبير عن عقلية الحكومة بهذه القضية، فالمطالبة المستمرة بزيادة الأجور ما زالت تصطدم بمبررات حكومية مباشرة وغير مباشرة، ولا يمكن إنكار صدق الحكومة ببعض المبررات ليس حياً بالحكومة وعقليتها الفوضوية بل من باب الموضوعية، فمسألة عدم وجود الموارد الحكومية الكافية والكفيلة بتغطية الزيادة المطلوبة هي بالفعل حقيقة موضوعية، ولكنها حقيقة ناقصة فالموارد موجودة وبوفرة كبيرة، لكنها خارج الأطر الحكومية ومؤسساتها.

### عمال معمل زنبوبيا في خطر 925

لم يمض سوى عام على آخر حادثة إصابة عمل مميته التي ذهب ضحيتها أحد عمال شركة زنبوبيا تجمّع الكسوة بسبب فقدان هذا التجمّع إلى أبسط قواعد الأمان الصناعي والصحة والسلامة المهنية الضرورية للعمال أضف إلى ذلك عدم وجود سيارة إسعاف لحالات الطوارئ التي يتعرض لها العمال خلال عملهم الشاق والمضني والكثير الخطورة سواء على الأفران وغيرها من الأقسام، حيث نقل هذا العامل بسيارة بيك أب لا تتمتع بشروط الأمان للإنسان المسلم! فما بالكم بإنسان مصاب إصابة خطيرة؟ ومؤخراً تعرض أحد العمال لإصابة عمل بصعق كهربائي أدى إلى إصابته بحروق خطيرة من الدرجة الثالثة، حيث أصيب العامل محمد الرفاعي أثناء تنفيذه لمهمة تنظيف التابلويات المحكمة بالأفران التي كلف بها مما سبب له حروق

التراكم الكمي في الأزمات الاجتماعية والسياسية سيؤدي إلى تحول نوعي في النشاط والعمل السياسي عند أغلبية المتضررين من الأزمة



الأضعف في معادلة الاستثمار، ليس بسبب العمال، وإنما بسبب من يبرم العقود مع هذه الشركات بحيث يكون آخر مهمهم في جدول التباحث حول تفاصيل العقود وضع العمال القانوني والحقوق، وعندما تبدأ الشركات المستثمرة بتغيير تلك الأوضاع يبدأ الصراخ والقول إننا قد أشرنا في نص العقد مع الشركة، المحافظة على حقوق العمال.

### عمال القطاع الخاص والنقابات 935

تشكو الحركة النقابية اليوم من ضعف عدد المنتسبين إليها من عمال القطاع الخاص، رغم أن تعداد العمال في هذا القطاع يقارب ثلاثة أمثال عمال قطاع الدولة أو أكثر، والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا هذه الشريحة الكبيرة من الطبقة العاملة بعيدة عن الحركة النقابية؟ وما هي الطرق والأساليب التي تجذب هؤلاء العمال للانضمام في الحركة النقابية، التي من المفترض أن تكون صوتهم العالي من أجل حقوقهم؟

### العمال والحل السياسي 934

إن التراكم الكمي في الأزمات الاجتماعية، والسياسية، سيؤدي إلى تحول نوعي في النشاط والعمل السياسي عند أغلبية المتضررين من الأزمة، إذا ما تراقق مع وجود قوى سياسية جذرية حاملة لبرنامج التغيير السلمي المعبر عن مصلحة الأغلبية التي دفعت فاتورة الأزمة الوطنية، ونعتقد جازمين: أن الطبقة العاملة السورية أكثر المتضررين من الأزمة، وما قبل الأزمة، وبالتالي، لها مصلحة حقيقية في التغيير المطلوب إنجازها.

### ماذا نريد نحن العمال؟ 933

إن الصراع مع الناهيين يحتاج إلى قوى تكون قادرة على حمل هذه المسؤولية، والطبقة العاملة السورية ليس لديها ما تخسره أكثر مما خسرت، وهي جزء أساس من هذا الصراع باعتبارها تدافع عن حقوقها، وحقوقها كثيرة ونعرفها الحركة النقابية تمام المعرفة، ولا بد من القادمين إلى الحركة أن يكون في حساباتهم هذا الواقع، وهذا سيكون في حال التخلي عن كل ما يمنع العمال من التعبير عن حقهم في اختيار من يرونه مناسباً لتحمل المسؤولية معهم.

الأمر إلى وفاته، مع حدوث عدد من الإصابات تختلف شدتها من عامل لآخر ممن كانوا أثناء العمل وقت حدوث الانفجار في الوحدة الإنتاجية المتوقفة عن العمل في مصفاة بانياس، لا نعتقد أن عملية الصيانة هذه التي تسببت بموت العامل هي التجربة الأولى التي يتم القيام بها، فالمصفاة قديمة، ومن المؤكد أن عمليات الصيانة تجري باستمرار، وبهذه الصيانات المستمرة تكونت لدى عمال الصيانة والمهندسين المشرفين عليها خبرات من المفترض أن تلعب دوراً يمنع مثل هذه الحوادث التي لا نقول عنها إنها اعتيادية، لأنها تسببت بإصابات منها قاتلة، وعندما نقول خبرات نعني بها جملة الإجراءات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية والأمن الصناعي المتوجب اتباعها وبدقة ومهنية عالية، خاصة وأن العمل يتم بالتعامل مع الغازات القابلة للانفجار.

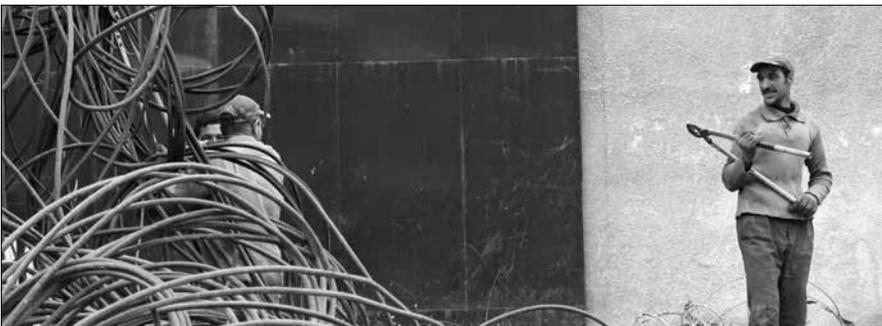
### المقاطعة موقف 938

الإحجام الكبير عن خوض الانتخابات النقابية والتي وصلت إلى درجة المقاطعة، هذا بعد ذاته رسالة بغاية الأهمية بعثها العمال إلى قيادة الحركة النقابية أولاً، وإلى الجهات التي تفرض وصايتها على نقابات العمال. لقد حذرنا النقابات سابقاً من فقد ثقة العمال بها وانفضاضها من حولها بسبب الشعارات التي طرحتها النقابات خلال السنين الماضية «نحن والحكومة شركاء» والتي أوصلت الطبقة العاملة إلى حافة الجوع من خلال التفاوض عن هضم حقوق العمال، والسكوت عن الهجوم على مكتسباتهم التاريخية، وعجزها عن إيصال صوت العمال إلى الحكومة وفشلها في فرض رؤيتها، وفي اتخاذ موقف لصالح العمال.

### العمال الحلقة الأضعف لا بد أن تكون الأقوى!

الشركات المستثمرة، أياً تكن جنسيتها؟ فجميعها يحكمها منطق تحقيق الربح الأعلى في استثماراتها، وهي تذهب إلى هذا الخيار من أجل تعظيم أرباحها وليس لسواد عيوننا، فمصالحها الرأسمالية تدفعها إلى ابتداء الطرق والوسائل التي تجعلها تحقق أرباحاً عالية، ومن ضمن تلك الوسائل والطرق التوجه نحو العمال كونهم الحلقة

الحركة النقابية ونتيجة نضالاتها التاريخية تملك كل الإمكانيات اللازمة والضرورية لتكون الممثل الحقيقي لكل العمال السوريين في القطاع الخاص وقطاع الدولة على حد سواء إن أرادت ذلك.



# مسابقات وفق نظام الاستخدام المؤقت



## لجنة إصلاح أم ماذا؟

ناقشت اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي خلال اجتماعها الثالث من نوعه ورقة إصلاح القطاع العام النسيجي بما يسهم في زيادة الطاقات الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتصريف المخازين الموجودة لدى المؤسسة ورفع القدرة التنافسية للمنتج النسيجي السوري في الأسواق المحلية والعالمية. مع أن الخبر جيد جداً، واسم اللجنة قد يوحي للمواطن بتحسين ما في سياسة الحكومة تجاه القطاع العام «اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي»، إلا أن التوصيات التي صدرت عن اللجنة المذكورة تمل على خلاف ذلك، فقد قررت اللجنة إعطاء دور أكبر للنقابات والاتحادات المتخصصة للمشاركة في تأهيل الشركات وفق الصيغ التي يغطيها قانون التشاركية سيء الصيت، وهذا بحد ذاته يبين نية الحكومة السير بسياساتها الاقتصادية الليبرالية تحت عناوين وطنية، والتخلص من هذا القطاع العام الإنتاجي الهام وطرحه للاستثمار للقطاع الخاص. ويبين الهدف من وراء إنشاء ما يسمى اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي، وهو التخلص من القطاع العام وتصنيفه بحجة إصلاحه وبيعه للقطاع الخاص مع ما يترتب عن هذا من نتائج كارثية على الاقتصاد السوري، وعلى عمال المؤسسات الإنتاجية الذين يبلغ عددهم عشرات الآلاف.

## خدعة زيادة الإنتاج

لماذا لا تقوم الحكومة باستثمار الأموال المكسدة في المصارف لإعادة الإنتاج في مؤسساتها الإنتاجية كافة؟ أم أن الحكومة تتحدث عن الإنتاج وعن ضرورة زيادته عندما تواجه مطالب العمال عن ضرورة زيادة الأجور ومن باب وضع الحجج فقط؟ وعلى أرض الواقع تقوم على عكس من ذلك تماماً، فهي تسهم بشكل رئيس بتدمير القطاع العام ومؤسساته الإنتاجية والانسحاب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية وترك الساحة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي مع ما يترتب على هذا من حوافز تقدمها للقطاع الخاص على حساب الطبقة العاملة وحقوقها وعلى حساب القطاع العام

## أديب خالد

أعلنت وزارة الصناعة عن إجراء مسابقة لتعيين واختبار 5755 عاملاً من جميع الفئات الوظيفية، ولكن عن طريق عقود سنوية وفقاً للمادة 146 من قانون العاملين الأساسي للدولة رقم 50 لعام 2004 التي نصت على ما يلي: يجوز للجهة العامة وضمن حدود الاعتمادات المرصدة لها في الموازنة لهذا الغرض استخدام عمال مؤقتين «على أعمال مؤقتة بطبيعتها» أو موسمين أو عرضيين، ولكن الشواغر التي أعلنت عنها وزارة الصناعة ليست ذات طبيعة مؤقتة أو عرضية؟؟ ناهيك أن هناك عدداً كبيراً من العمال لدى معالم وزارة الصناعة من

العمال المؤقتين حيث تقف الحكومة عاجزة عن حل هذا الملف المعقد كل مرة، مع عدم نسيانها إطلاق وعود خُلبية في كل مناسبة عن نية الحكومة بتثبيت العمال المؤقتين وهي نفسها، أي الحكومة، كل يوم تسهم في تزايد أعدادهم عبر إعلانها عن مسابقات للتوظيف عبر الاستخدام المؤقت فقط. ناهيك عما يورث مثل هذا النوع من التوظيف من عدم استقرار العامل في حياته، حيث إنه مهدد بفسخ التعاقد معه من طرف واحد ودون رغبته والاستغناء عن خدماته في أية لحظة، وتصبح هذه العقود بمثابة عقود إذعان وليست عقود عمل، حيث توقيعها وفسخها يتعلق بإرادة الإدارة التي أعلنت عنها فقط.

عقود الخبرة والفاتورة عاملون منذ خمس عشرة عاماً يطالبون بتثبيتهم، ومع ذلك تعاني وزارة الصناعة نقصاً في الأيدي العاملة في المؤسسات الإنتاجية. وقد منعت المادة 148 استخدام العمالة المؤقتة في ملاك الجهة العامة حيث نصت على «عدم جواز أن يجري الاستخدام المؤقت على الوظائف التي عرفتها المادة الأولى من القانون» والمادة الأولى عرفت الوظيفة «بأنها كل عمل دائم وردت تسميته في ملاك الجهة العامة...». لكن يتم الاستخدام المؤقت من قبل الحكومة بناء على توصيات صندوق النقد الدولي، الذي سيورث بعد سنوات مشكلة تثبيت الآلاف من

## الطبقة العاملة



### فرنسا: تواصل الإضرابات

تواصل النقابات العمالية في فرنسا مزيداً من الإجراءات الاحتجاجية خلال إضرابها المستمر ضد مشروع الحكومة لإصلاح نظام التقاعد. عشية عيد الميلاد وما زالت الاضطرابات في قطاع المواصلات تخيم على احتفالات الفرنسيين، مع إغلاق شبه تام لعدد من خطوط المترو في العاصمة الفرنسية. ضاعف عمال السكك الحديدية الفرنسيون الثلاثاء إجراءاتهم الاحتجاجية على إصلاح نظام المعاشات التقاعدية، في اليوم الذي يسبق عيد الميلاد، وقبل أسبوعين من الموعد الذي حددته الحكومة لاستئناف الحوار مع الشركاء الاجتماعيين في السابع من كانون الثاني حول هذه القضية. وبهدف استمرار الحماسة، خطت نقابة الكونفدرالية العامة للعمل «سي جي تي» للقيام بتحركات طوال الأسبوع.



### عمال شركة إماراتية يدخلون إضراباً في نواكشوط

دخل عمال شركة «أفرو بورت أبو ظبي» التي تدير مطار نواكشوط الدولي في إضراب مساء يوم الاثنين من الشهر الجاري، وذلك بعد شهرين من التفاوض مع إدارة المطار من أجل حقوقهم. وكان العمال قد أرسلوا رسالة بذلك إلى الإدارة. يقول العمال في مطار نواكشوط المشاركون في الإضراب إنهم يطالبون الشركة الإماراتية المسؤولة عن إدارة المطار، بالترقيات، وبإبداء النقل والبعد والخطر وتعويضات ساعات العمل الإضافي والتأمين الصحي، إلى جانب زيادة الرواتب. هذا وكانت الحكومة الموريتانية قد أعطت إدارة مطار نواكشوط الدولي لشركة «أفرو بورت» الإماراتية في كانون الأول 2018، بحجة أن الشركة ستطور خدمات المطار وتتخذ عدة استثمارات في البلدة، من بينها بناء فنادق ومجمع لصيانة الطائرات.



### كوريا الجنوبية: إضراب عمال شركة رينو سامسونج موتورز

أعلنت نقابة العمال في شركة رينو سامسونج موتورز عن إطلاق إضراب واسع اعتباراً من يوم الاثنين 23 من الشهر الجاري، حسب صحيفة «كوريا إيكونوميك ديلي»، وقالت نقابة العمال في الشركة إن الإضراب يأتي بعد الفشل في التوصل إلى اتفاق بشأن الأجور، هذا وكانت النقابة قد رفضت عرضاً بقيمة 9 مليون وون «حوالي 77627 دولار أمريكي» كتعويض مؤقت. وجاءت خطة الإضراب الأولية جزئياً لمدة 6 ساعات في أيام 23 و26 و30 من الشهر الجاري و 8 ساعات في 24 و 27 و 31 من هذا الشهر، وفقاً لبعض وكالات الأنباء.



### إضراب العمال في إسبانيا

نظم الاتحاد العام للعمال في إسبانيا إضراباً احتجاجياً على قيام شركة «رينفي» للسكك الحديدية الحكومية بإسناد خدمات إلى جهات أخرى بنظام التعاقد، كما يطالب المضربون بتعيين المزيد من العمال، ونتيجة إضراب عمال السكك الحديدية تم إلغاء المئات من رحلات القطارات في إسبانيا، يوم الجمعة الماضية، وحسب الإذاعة والتلفزيون «آر تي في إي»، من المتوقع أن يصل عدد الرحلات المتوقفة إلى 271 رحلة من رحلات القطارات المتوسطة والطويلة بسبب الإضراب. ودعت شبكة «رينفي» الحكومية للسكك الحديدية إلى استمرار معظم الرحلات المقررة، وذلك بحسب القوانين الإسبانية التي تحتم الحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات في خضم أية أحداث غضب أو إضرابات.

# تركيا والموقف منها... بين الأحلام والاستحقاقات!



التفاهم على إدارتها بالحد الأدنى. ولدى هذا الثلاثي عدد واسع من الملفات التي يحتاج حلها إلى تنسيق الجهود المشتركة، ولا سيما أننا أمام طور جديد من تشكيل منظومة إقليمية جديدة تتناسب مع تغيرات موازين القوى الدولية.

وعلى أساس ضرورة حل التباينات القائمة بين دول المنطقة، يتخذ مسار أستانا نهج الحوار وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتخاصمين، ومن هنا يمكن فهم المحاولات الروسية والإيرانية التي جرت بهدف تطبيع العلاقات بين سورية وتركيا، هذا التطبيع الذي لا يهدف إلى حل الملف السوري فحسب، بل إلى انتشار المنطقة من الرزمة الإقليمية القديمة التي سمحت للامريكي بأدوات تحكم عالية فيها، والدفع في اتجاه واقع إقليمي جديد يقوم على التكامل بين دول المنطقة، والذي لا بد له أن يمر أولاً بمرحلة تطبيع العلاقات وحلحلة الخلافات الحاضرة.

في مقابل هذا الواقع، لا يزال هناك بين الأطراف السورية المتشددة، وعلى طرفي المتراس، من يراهن على العدا مع تركيا كوسيلة لتعطيل حل الملف السوري، ليس ذلك فحسب، بل ويراهن على تعطيل إنجاز الهدف النوعي الذي تضعه ترويك أستانا نصب أعينها، أي تعطيل الوصول إلى الواقع الإقليمي الجديد. والمشكلة أن العرقلة في هذا التفصيل بالذات تصبح مكافئة للإبقاء على المنظومة الإقليمية التي يهيمن عليها الغرب تاريخياً، إذ ليس ثمة الكثير من الخيارات: إما منظومة جديدة، وإما الإبقاء على المنظومة القائمة التي عانت منها شعوب المنطقة ويلات وحروب وتقسيمات، ومن يراهن على الخيار الغربي يضع نفسه بنفسه في مواجهة الجديد الصاعد!

الربعات الأمريكية والأوروبية، بقيت أبواب هذه المنظومة مغلقة بشكل محكم في وجه أنقرة، ولا سيما إزاء رغبتها الجامحة في الانضمام للاتحاد الأوروبي.

على هذه الأرضية، حاولت تركيا أن تناور؛ فبعد التجاهل الغربي لمطالبها، تجاوبت مع عدد من المشاريع الاقتصادية «المسيل التركي مثلاً» التي لا تستطيع واشنطن أن تغفرها. وبناءً عليه، بدا واضحاً أن هناك تبايناً بين تيارين في جهاز الدولة التركي وصل بأحدهما، وهو الذي يصير على مناصرة الغرب، أن يحاول قطع الطريق على تطور العلاقات التركية الروسية عبر إسقاط الطائرة الروسية أواخر العام 2015، يلي ذلك اعتذار الرئيس التركي عن الحادث، وإعادة تطبيع العلاقات مع روسيا، الخطوة التي قوبلت غربياً بمحاولة الانقلاب عام 2016 وما نجم عنها من مواجهة تركية علنية مع الغرب، وتطوير العلاقات مع روسيا بشكل كبير وصل إلى حد تشكيل ترويك «أستانا».

## التكامل والتعطيل

إن النظر إلى ثلاثي أستانا بوصفه تفاهماً مؤقتاً يقتصر موضوعه على الملف السوري هو رؤية قاصرة بالضرورة، حيث إن اهتمامات أستانا ليست سورية فحسب، بل يضاف إليها المنطقة بأكملها وكذلك آسيا الوسطى بكل ما يحمله هذا النطاق الجغرافي من أزمات ومشاكل تحتاج إلى حلول عاجلة لا تقبل التأجيل. وقد ارتقت العلاقة بين ثلاثي أستانا منذ زمن من مرحلة التفاهم إلى مرحلة التحالف. وهذا لا يعني إنكار أن هناك تباينات عداً بين الدول المشاركة فيه، بل يعني أن حجم التقاطعات بين هذه الدول أخذ بالتوسع دائماً، وأن هذه الدول قد وجدت صيغة فيما بينها لحل التباينات الموجودة أو

على اختلاف تموضعهم واصطفاؤهم في المشهد السوري، يتفق المتشددون في مختلف الأطراف السورية على مهاجمة مسار «أستانا» عبر تضخيم الخلافات القائمة بين الثلاثي «روسيا، وتركيا، وإيران». وواحدة من المحاولات التي تهدف إلى مهاجمة هذا المسار تتمثل في الهجوم المكثف على الدور التركي على نحو يتجاهل التبدلات الجارية في اصطاف تركيا وحساباتها الإستراتيجية.

## ■ احمد الرز

مما لا شك فيه أن الدور التركي لا يزال مشوشاً ومتناقضاً في مفاصل عديدة، بل ويتأرجح بين الأحلام الطورانية لملاء فراغات المنطقة بعد التراجع العام للغرب، وبين فهم طبيعة الوضع الدولي الجديد، ومحاولة الالتحاق بالقوى الصاعدة التي تبني تفاهماتها على أساس احترام القانون الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها. هذا التشوش واضح في المواقف التركية التي يختلط فيها الاتجاهان. ولعل العدوان التركي على الشمال السوري أحد المحطات الواضحة في هذا التخبط الذي تشير الموازين والاستحقاقات الدولية إلى أنه لن يطول...

يرى البعض أن من المغالاة التعويل على اصطاف تركيا إلى جانب الدول الصاعدة «روسيا، الصين...»، وذلك بالنظر إلى الروابط التركية مع الغرب والتي تمتد إلى عقود طويلة خلت. ويذهب بعض آخر للتأكيد على أن تركيا لن تتحمل تبعات «نقل البندقيّة من كتف إلى آخر»، ذلك أن الهيمنة وأدوات التحكم الغربية قادرة على تهديد تركيا جدياً في حال فكرت بتبديل خياراتها الإستراتيجية. وهنا لا بد من التأكيد على ثلاث حقائق أساسية، أولاً،

عرقلة الوصول إلى المنظومة الإقليمية الجديدة مكافئة للإبقاء على المنظومة الإقليمية التي يهيمن عليها الغرب تاريخياً

## طريق تركيا نحو «أستانا»

تحولت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية إلى نقطة ارتكاز غربية في المنطقة، فأثر انضمامها إلى حلف الناتو في عام 1952 قدمت أنقرة خدمات كبرى للمنظومة الغربية أملة في ذلك الحصول على اعتراف غربي يكونها عضواً فاعلاً في هذه المنظومة، إلا أن المفارقة تكمن بأنه ورغم الانصياع الذي أبدته البلاد إزاء

النظر إلى ثلاثي أستانا بوصفه تفاهماً مؤقتاً يقتصر موضوعه على الملف السوري هو رؤية قاصرة بالضرورة حيث إن اهتمامات أستانا ليست سورية فحسب

# ما الذي يحدث في كواليس «هيئة التفاوض السورية»؟



شهد الأسبوع الفائت شيئاً من الضجة الإعلامية حول اجتماع للمستقلين جرى عقده في الرياض يومي 27-28 من الشهر الجاري، وجرى على أساسه اختيار ثمانية أشخاص يحلّون محلّ مكوّن «المستقلين» الذي كان موجوداً ضمن هيئة التفاوض، والذي كان امتداداً لمجموعة الائتلاف.

## ■ سعد صائب

بطبيعة الحال، فإنّ الاعتراض على الإجراء جاء من جهة الائتلاف، ومن أجزاء محددة ضمنه، وكذلك رئيس الهيئة المنتهية ولايته.

لن ندخل هنا في نقاش تفاصيل ما جرى ويجري بهذا الخصوص، فالتفاصيل بمعظمها يمكن الوصول إليها عبر الإعلام اليومي الذي يلاحق تطورات المسألة. الأكثر أهمية من تفاصيل الكواليس، هو جوهر ما يجري وأسبابه العميقة من وجهة نظر استحقاقات الحل السياسي الملحة والعاجلة...

## معارضة الباراشوت

يمكن القول إنّ أطواراً أساسية واضحة قد مرت بها تشكيلات الجزء غير الوطني من المعارضة السورية، وهذه الأطوار جاءت انعكاساً مباشراً للمخططات الأمريكية المتبدلة تجاه سورية، مرحلة بمرحلة، وعلى أساس اختلال التوازن الدولي. أولى هذه المراحل، هي تلك التي ظهر فيها «المجلس الوطني» والذي كان مصمماً على شاكلة القسم من المعارضة العراقية التي كانت مهينة للنزول بالباراشوت وعلى دبابه المحتل لاستلام السلطة قبيل وخلال عملية احتلال العراق.

لم تطل هذه المرحلة كثيراً، فمع ظهور الفيتو الروسي الصيني المكرر، ومن ثم بيان جنيف حزيران 2012، برزت الحاجة إلى تغيير الخط؛ إذ لم يعد متاحاً، بحكم الموقف الروسي الصيني، أخذ سورية بالتدخل العسكري

المباشر، فجرى الانتقال إلى محاولة أخذها عبر احتراب داخلي هائل مدعوم من الخارج، يصل بالنتيجة إلى ما يشبه النموذج الليبي وأنّ دون تدخل عسكري دولي مباشر.

## معارضة «لعم» للتفاوض

في هذه المرحلة (2013)، جرى اختراع الائتلاف، الذي لا يختلف في جوهره عن المجلس الوطني. ولكن كان من الضرورة بمكان تقديم وجوه جديدة نسبياً إلى الواجهة. حافظت وجوه تلك المرحلة على الخطاب الخشبي نفسه مع تعديلات قليلة بينها القبول ببيان جنيف، ولكن بعد رفضه رداً من الزمن «ليس مصادفة أنه برزت - ضمن الائتلاف في تلك المرحلة - مجموعة سمّيت مجموعة ال44 أصرت على رفض بيان جنيف ورفض الحوار والحل السياسي، وبينها رئيس الهيئة الحالي المنتهية ولايته نصر الحريري».

بدأ في هذه المرحلة التحضير للقاء جنيف 2014، وبات الموقف المعلن للائتلاف، هو نعم للتفاوض، ولكن مع طرح شروط مسبقة تمنع أية إمكانية لإجرائه، كالقول مثلاً برحيل النظام قبل أية مرحلة انتقالية «أي أن نقول أنك مع التفاوض مع الآخر على شروط استسلامه».

## معارضة نعم للتفاوض نعم للاستنزاف

نهايات 2015، دخلت الأزمة السورية طوراً جديداً مع الدخول العسكري الروسي المباشر في محاربة الإرهاب، ومن ثم مع صدور القرار 2254 الذي

يمكن القول اليوم إننا دخلنا مرحلة الحل الحقيقي أي التطبيق الحقيقي والكامل للقرار 2254 والذي يشكل عدواً مبيئاً للمتشددين في النظام والمعارضة على حد سواء

أعاد تكريس بيان جنيف من جهة، ومن الجهة الأخرى فقد جاء تعبيراً عن التوازن الدولي الجديد الذي بدأ يتجاوز مرحلته الصفيرية نحو غلبة تتعاضد بشكل يومي لمصلحة روسيا والصين في وجه الغرب المتراجح. في هذه المرحلة، بات المطلوب أمريكياً هو استمرار الاستنزاف إلى أقصى حدود ممكنة، لعل وعسى يؤدي ذلك إلى انفراط عقد سورية، وانتشار داعش وشبههاتها، بحيث تتحول سورية إلى برميل بارود يفجر المنطقة بأسرها، ويمنع بذلك تثبيت التوازن الدولي الجديد؛ فما دامت الحرب والفوضى قائمة، لا يمكن إعلان منتصر أو خاسر في الإطار الدولي.

هنا، كان لا بد من تبديل جديد في وجوه المعارضة، فجاء على رأسها «من كان رفض بيان جنيف سابقاً» ليقول إنه موافق على بيان جنيف بل ومتمسك به في وجه 2254، ثم بعد ذلك متمسك بـ 2254. ولكن بالممارسة، ظهر أنّ هذا الصنف من المعارضة، والذي تركز في الائتلاف، ولقي دعماً أو تواطؤاً من كتل أخرى، ظهر أنه غير قادر على الاستمرار مع تقدم الحل السياسي الحقيقي؛ أي إن دوره كان فقط شغل مقعد المحاور لتعطيل الحوار ليس إلا. ظهر ذلك واضحاً في السلوك تجاه أستانا وتجاه سوتشي وتجاه اللجنة الدستورية، بل وفي كل مفصل صغير أو كبير من العملية السياسية.

## مرحلة الحل

يمكن القول اليوم إننا دخلنا مرحلة الحل الحقيقي، أي التطبيق الحقيقي والكامل للقرار 2254، والذي يشكل عدواً مبيئاً للمتشددين في النظام والمعارضة على حد سواء، عدو مبيئ مشترك يجعل المرء يتساءل أحياناً: هل

هناك تحالفات غير معلنة قد نشأت بين المتشددين في الطرفين بحكم التهديد الوجودي الذي يرويه في 2254؟! أياً يكن الأمر، وأياً تكن التغييرات التي تجري حالياً في هياكل المعارضة، والتي لا يمكن الحكم بشكل نهائي بعد على نتائجها، فإنها محكومة بالتغيير الموضوعي الجاري في موازين القوى، ومحكومة باستحقاقات الحل السياسي الذي لم يعد هناك مهرب منه، ولم تعد هناك إمكانية لتأجيله؛ ليس لأن التوازنات الدولية والإقليمية قد نصبت لتحقيقه فحسب، بل لأن التيار الفاشي الدولي ذي المركز الأمريكي، بات على وشك الوصول إلى إحدى نتيجتين، إما أن يتلقى ضربة قاصمة عبر إنهاء النيران المشتعلة في سورية والحفاظ على سيادتها ووحديتها عبر تغيير وطني جذري عميق وشامل، أو أن سورية نفسها ستذهب نحو المخاطر الأكثر اتساعاً والأشدّ ضراوة، وعلى رأسها الفشل الكامل للدولة كجهاز، وللدولة ككيان، أمام استفحال التوتر الاقتصادي الاجتماعي، وعجز البنى الفاسدة عن تقديم أي حل لأية مشكلة كانت، بما يسمح بانفجار جديد أشدّ وقعاً من كل ما سبق، وهذا ما لا مصلحة للشعب السوري فيه، وكذلك ليس في مصلحة ثلاثي أستانا، ولا في مصلحة الصين، ولا حتى في مصلحة الدول الأوروبية أو دول الخليج...

أمام هذه الاستحقاقات، فإنّ ذلك الصنف من المعارضة المصمّم على قياسات التخريب، قد انتهت صلاحيته، وبات من غير الممكن استمراره بأي شكل من الأشكال، وبقدر ما يجري استئصاله وإضعافه عبر أية خطوة أو مؤتمر، بقدر ما يجري إضعاف متشددتي الطرف المقابل وإسقاط ذرائعهم، وبالتالي نقرب من الحل أكثر، ونبعد عن انفجار جديد وشيك...

# السيادة الوطنية والتوجه أرضاً



## توجهات وطنية!

إن جعل سورية استثناءً عن هذه السياسات لا يمكن إلا أن يعني تصوير السير في الاتجاه الذي يرسمه الأمريكان كأنه قدر. وإخفاء الحلول عن الشعب السوري، وعدم وجود محاولات ونوايا جديّة لإزاحة الدولار من التجارة، أو إيجاد بدائل استيرادية، وهي لا تندرج أبداً إلا في إطار التوجهات المضرة. حيث تتقاطع مصالح نخب المال والنفوذ المحلية مع مصالح الغرب.

لقد أصبح الاقتصاد السوري مدولراً، وتدلرت مستويات الأسعار والنشاط الاقتصادي ومصالح النخب كلها. ويتم تقييد كتلة الليرة وفق محدد سعر صرف الدولار. ليست السياسة النقدية هي وحدها المسؤولة عن مسار الدولار الذي تسير عليه البلاد، بل المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على مجمل السياسات الاقتصادية لأصحاب القرار الذين يحابون نخب المال والنفوذ وتجار الدولار، ولا يمكن الخروج من الحلقة المفرغة لتحكم سعر الصرف بالنشاط الاقتصادي وبمستوى الأسعار إلا بإيقاف التعامل المفرط بالدولار، وفصل السياسات الاقتصادية للسوريين عن أي نشاط اقتصادي معاد للشعب السوري.

## إجراءات استثنائية

إن حل الأزمة السياسية-الاقتصادية بات يتطلب إجراءات استثنائية، فيما يتعلق بالفساد الكبير والطرق اللازمة للقضاء عليه، والتوجه الاقتصادي والنموذج الاقتصادي الداخلي الذي يجب أن يقطع كلياً مع المنظومة السابقة غير الإنتاجية والتابعة والفاصلة والمرتبطة بالغرب، وكذلك فيما يتعلق بالمسألة الديمقراطية، حيث غالبية السوريين هم الطرف المغيب عما يجري في المسائل الاقتصادية والسياسية السورية، مما يعني أننا بحاجة لنقله نوعية كبرى وسريعة، تفتح الباب أمام السوريين ليرفعوا أصواتهم عالياً في وجه ظالمهم وناهبهم بمختلف مستوياتهم وأشكالهم وواجهاتهم.

إن استيراد المحروقات والمواد الغذائية الأساسية ومستلزمات الإنتاج الأساسية يجب أن يتم عن طريق جهاز الدولة مباشرة، وليس عبر الوسطاء الذين يحصلون على نسبة من هذه الكتلة الهامة من الاستيراد تفوق 40%... ما يعني أنه يمكن تقليص نفقات هذه المواد الأساسية بهذه النسبة تقريباً إذا ما استوردتها الدولة مباشرة. المهمة الاقتصادية الأساسية الثانية لجهاز الدولة هي إطلاق عجلة الإنتاج،

يريد السوريون أن تتحول الليرات السورية: إلى حركة في المصانع الحكومية قبل غيرها.

- إلى إنتاج زراعي وشبكات ري وإعادة تأهيل أراضٍ وإنتاج بذار.
- إلى بناء مساكن وتأهيل أحياء وتزويد بالكهرباء.
- إلى تشغيل حقول وأبار نفطية مستعادة.
- إلى الوظائف والتشغيل المرافق له وتخصيص كتلة مالية إضافية للأجور.
- إلى تنشيط الدولة في استيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية: خطوط إنتاج، ومستلزمات صناعية لتزويد إنتاج الدولة، وليتم إقراضها سلعياً للقطاع الخاص المنتج.

## الوقت المناسب

إن هذا الوقت هو الوقت المناسب والضروري لإنقاذ البلاد من المستنقع الذي أوقعت نخب المال والنفوذ البلاد فيه، لأن هذا التوجه هو المعتمد دائماً في وجه العقوبات، والظرف الدولي يسمح به. في كل دول العالم المقاومة توسع العقوبات من الدور المباشر لجهاز الدولة. وهذا التوجه يجد له سنداً لدى قوى اقتصادية دولية كالبريكس، تستطيع أن تواجه العقوبات باليات التعامل خارج عملة العقوبات الدولية أي الدولار.

إن إزاحة الدولار من التجارة أصبح مقصداً عالمياً يتكرر حينما تضغط العقوبات الاقتصادية الأمريكية.

ليست العقوبات الأمريكية على سورية جديدة، ويعرفها السوريون جيداً منذ بضعة أجيال، وليس الحصار الاقتصادي بمفردة جديدة على حياة السوريين اليومية. كما أن سورية ليست الدولة الوحيدة التي تعيش حصاراً اقتصادياً أو عقوبات اقتصادية. لكن المهم في الأمر هو كيفية التعامل مع هذا الحصار، ومع هذه العقوبات لا تكون بلا مفاعيل فلسنا نعيش في بقعة معزولة عن الاقتصاد العالمي، بل لتحويل مفاعيلها إلى أكثر ما يمكن من الإيجابية بالاستئارة من تجارب الدول الأخرى التي عاشت وتعيش هذه التجربة وعلى الأخص أن هذه التجربة تصبح الآن كما في السابق تجربة مستمرة متغيرة الشدة لا متغيرة النوعية.

## د. عربوب المصري

رُكزت اجتماعات البريكس الأخيرة على تطوير عمليات استبعاد الدولار التي ترتبط بثلاثة ملفات: بنك التنمية المشترك، منظومات الدفع والتحويل البديلة، والتبادلات التجارية بالعملة المحلية. ويعتبر الطرف الروسي الأكثر مبادرة ضمن دول بريكس الخمس باتجاه تقليص الاعتماد على الدولار بين أعضاء المجموعة، وذلك تحت تأثير العقوبات الغربية التي تلوح بإيقاف التعاملات المالية الروسية بالدولار، وتجميد الاحتياطيات وغيرها من الممارسات، التي تهدد أيضاً دول بريكس وغيرها، في ظل استعارة الفوضى الاقتصادية والعقوبات كأداة فيها.

## لا وسطاء بين الدولة والسوق

وإذا كانت العقوبات الاقتصادية مطبقة على سورية منذ عام 2011، فإن عنوان قانون «سيزر» الأخير محاصرة جهاز الدولة السوري ونشاطه الاقتصادي، عبر تهديد قوى السوق العالمية بعدم التعامل مع الحكومة السورية. ومهما كانت العقوبات ومستوياتها فإن مواجهتها تقتضي حماية جهاز الدولة ونشاطه الاقتصادي، عبر عزله عن سوق المال والأعمال الغربية التي تستطيع العقوبات الأمريكية أن تنشط فيها. مما يقتضي نشاطاً اقتصادياً سياسياً مؤسساتياً مباشراً لجهاز الدولة، وإزاحة الدولار من التعاملات المالية، وهو يتناقض مع مصالح نخب المال والنفوذ السورية التي تكيّف السياسة الاقتصادية لجهاز الدولة لصالحها، وبالشكل الذي يجعلها مستفيدة من العقوبات بذريعة المخاطرة.

إن التغيير السريع والجذري لسياسات الدولة هذه يصبح اليوم ضرورة مباشرة للحفاظ على حياة الشعب السوري على أرضه ووحدة دولته.

إن سيطرة مؤسسات الدولة على تسير شؤون الاقتصاد السوري دون أي تدخل لنخب المال والنفوذ، هي خطوة أولى مطلوبة اليوم في سبيل الحفاظ على السيادة الوطنية، التي تقاسمتها العقوبات الغربية ونخب المال والنفوذ، ولم تبق منها للسوريين ما يحافظ على سورييتهم.

## يريد السوريون

إن مستويات الفقر ونقص الأساسيات والبطالة والتوقف الاقتصادي، وما تفتحه من احتمالات فوضى تجعل مواجهة هذه المسائل هي المهمة الكبرى.

لذا يريد السوريون:

- تأمين المواد الأساسية بأقل أسعار ممكنة، بما فيها الطاقة والمواد الغذائية الأساسية المستوردة.
- تحريك الأموال المكندسة بالليرة السورية لينشط الإنتاج المحلي، والتشغيل والاستهلاك.
- فتح منافذ تصديرية وإن كانت ضيقة إلى الأسواق الممكنة.

## التجربة الإيرانية

إن الحل الجذري لهذه المسائل على مستوى حجم الأزمة والمخاطر يتطلب دوراً اقتصادياً مباشراً للدولة، وأن تقوم بعمليات استيراد الأساسيات بشكل مباشر. وهو أمر تطبقه إيران التي تعاني من عقوبات مشددة أكثر من العقوبات السورية.

## إن حل الأزمة

### السياسية-

### الاقتصادية بات

### يتطلب إجراءات

### استثنائية فيما

### يتعلق بالفساد

### الكبير والطرق

### اللازمة للقضاء

### عليه

# 2019 جرعة إضافية



لا فرق بين بداية العام ونهايته لدى الغالبية الساحقة والمسحوفة من السوريين، فكل أيامهم في القهر سواء، وعلى الرغم من ذلك ومع بداية كل عام يشهد هؤلاء همهم لمواصلة عراكمهم مع الحياة، ومن أجل تحقيق بعض آمالهم وطموحاتهم المشروعة، واستكمال صراعاتهم من أجل استعادة حقوقهم المستلبية، ساعين إلى تجميع وتوحيد قواهم في مواجهة قوى النهب والفساد والنفوذ المدعومة بالسياسات الليبرالية التي تجاوزت بنتائجها مرحلة التوحش، بالتوازي مع آثار وتداعيات الحرب والأزمة.

■ قاسيون

لقد كان عام 2019 بالنسبة للغالبية المقفلة والمهمشة الأسوأ على مستوى المزيد من التردّي المعيشي وصولاً إلى مرحلة الجوع والبحث عن بقايا الطعام في الحاويات، والمزيد من الترهّل الخدمي وصولاً للموت على طوابير الغاز، والأسوأ على مستوى المزيد من الوقاحة بالتعامل مع الحقوق، والمزيد من الفجر على مستوى التباين والفرز الطبقي.

## بانوراما 2019

رصدت قاسيون من خلال صفحاتها المحلية في عام 2019 انعكاس متغيرات الواقع المعيشي والخدمي والمطلبي العام، مع التركيز على أوجه المعاناة اليومية والمزمنة للسوريين في قراهم وبلداتهم ومدنهم، كما سلّطت الضوء على الكثير من الملفات والقضايا ذات العناوين الخاصة، وكذلك على الكثير من الظواهر السلبية وتداعياتها، وذلك بالتكامل مع بقية الأقسام في الصحيفة، وقد كان ذلك عبر أكثر من 360 مادة بعناوينها المختلفة.

### السياسات والواقع المعيشي

رصدت قاسيون انعكاسات بعض القرارات والتوجهات الحكومية على المواطنين ومعيشتهم عبر الكثير من المواد، منها: «الزيادة لم تتجاوز 12 ألف ليرة بأحسن الأحوال - عيشتنا وحياتنا الكافرة..! - تخندقووووو! - «أبو ذنب» بطريقه للاستهلاك المحلي - قرض الأكل العجيب والمعيب - أحلامنا شوية حقوق ضايعة مو أكثر - هل تجاوزت الجمعيات تقتصر على انتهاك الخصوصية؟ - ما حدا بيحقلو يزاد ع الناس بالوطنية - إعادة الإعمار تفرض جهاز دولة قوي وكفؤ - ضريبة مروجة يخشى من تبنيها - «القص واللصق» الحكومي سياسة أيضاً - الفساد في رغيف الخبز.. وحكاية الكعكة والصندوق والمفتاح - المخططات التنظيمية فرص تكسب على حساب الحقوق - حليب الأطفال والتجارة بحياتهم - النت والتقلبات الدولارية على حساب المشتركين! - برعاية حكومية.. قطاع التامين يبحث عن مزيد من الأرباح على حساب الصحة - مسكن الأحلام..»

ومن المادة المعنوية: «السياسات لم تسفّف الأحلام فقط، بل تحطّمها!» بتاريخ 2019/1/6 نقتطع التالي: «لن نخوض بالحديث عن الأحلام والطموحات وسقوفها، فالموضوع واسع بجوانبه المتشابكة بين الاقتصادي الاجتماعي والثقافي العلمي والمعرفي والتعليمي والتراثي، وبعيداً عن الخوض أيضاً مع من يزيّفون الحقائق ويسحقون

كثيرة، وربما لا جديد يمكن ذكره هنا، إلا اللهم المزيد من التردّي بهذه الخدمة، مع المزيد من نقص العدالة فيها! مع عدم تغييب قائمة المستفيدين من سوء هذه الخدمة فساداً واستغلالاً والمتمثلين بموردي وتجار البدائل الكهربائية، ومستثمري مولدات الأمبيرات الخاصة، وحيثان المناقصات الكبيرة الخاصة بتأهيل الشبكات والبنية التحتية الخاصة بالطاقة الكهربائية عموماً، إنتاج وحوامل ومراكز تحويل وغيرها.. «أزمة الكهرباء مستمرة؟!» كان عنوان مادة بتاريخ 2018/12/30، استقبلاً لعام 2019، ومما ورد في متنها: «ما زالت أزمة الكهرباء مستمرة، بل ازدادت واستفحلت خلال الفترة الأخيرة، برغم «كيل» الكثير من الوعود عن تحسن الواقع الكهربائي، وبرغم استفاد غالبية الزرائع والحجج المسافة لتبرير سوء الخدمة».

### ملف المشتقات النفطية والبطاقة الذكية

من العناوين التي تناولت هذا الملف: «أزمة المشتقات النفطية على حساب المواطن - استغناء الذكاء لمصلحة الفاسدين

الحقوق بالحديث عن الجوانب الأخلاقية، أو عن جوانب القصور أو التمييز والفردية والذاتية بين الناس، ككلام حق يرا به باطل لتبرير الفجور الطبقي والنهب والفساد المستفحل، نختصر ونقول: إن السياسات المعتمدة والمتبعة هي المسؤولة أولاً وأخراً عما آلت إليه أحلامنا وطموحاتنا وأماننا، ليس على مستوى ما وصلت إليه من سقوف منخفضة فقط، بل جراء ما يطالها من تحطيم ممنهج ومقصود بفعل الاستمرار بالسياسات التدميرية الشاملة نفسها، التي كانت سبباً رئيساً في أزمته، التي تم فيها التكالب علينا من كل حذب وصوب، وأوصلتنا لما نحن فيه من سوء».

### كهربائياً.. ما أشبه الأمس باليوم

استمر رصد الواقع الكهربائي خلال عام 2019 عبر صفحاتنا، مترافقاً مع واقع مياه الشرب غالباً نظراً لتراهما، ومع ذلك لم تكن هناك متغيرات تذكر على هذا المستوى، فما نحن مع بداية عام 2020 وما زال الوضع على ما هو عليه من الوعود التي تناقض الواقع بالنتيجة. فقد كانت المواد التي تناولت واقع الكهرباء

### حصاد عام 2019

على المواطنين ومعاشهم كان مزيداً من الفقر والجوع والعوز بالإضافة لمزيد من التردّي الخدمي والأسوأ مزيد من اللامبالاة الحكومية



# من الطحن والافقار

حال هؤلاء اللاجئين وبؤسهم، إلا بمقدار ما تؤمنه هذه التغطية لمموليها من القوى الفاعلة والمؤثرة من استثمار سياسي أو أممي أو عسكري، حسب الحال باللحظة المعنية، على حساب معاناة هؤلاء اللاجئين واستمرار كارتهم».

## الظواهر السلبية

كما رصدت قاسيون العديد من الظواهر السلبية وأثارها وتداعياتها من خلال بعض موادها، مثل: «من الفقر إلى الجوع- أسرة سليمة.. وطن سليم»- أطفال معاقون طي النسيان.. اليونيسيف: «سبع سنوات من الحرب لم تكسر عزيمة أطفال سورية»- تكريس الطبقة في التعلم؟- تجارة الرصيف وإجراءات المحافظة- الدراجات النارية رعونة على حساب الضرورة- أسهل الحلول.. الشعلة مدانة ومنها القصاص!- الليبرالية وسفاح القربى مع الجريمة المنظمة- 66,8% من السوريين غير أميين أو معرضين لانعدام الأمن الغذائي- الوعي والأخلاق بمواجهة الحصار وأعداء الوطن!- عبودية مقنعة تستعيد عافيتها محلياً..».

وكذلك أفردت العديد من المواد لرصد مسلسل الحرائق السنوي ونتائجه الكارثية، عبر العديد من العناوين، مثل: «الحرائق غير مفاجئة وعامل الطبيعة متهم «لبئس»!- مسلسل حرائق الحراج والغابات يقرع الأبواب بشدة- الحرائق ليست كارثة بحسب صندوق الكوارث؟!- قمح الجزيرة: مراحل في سرقة المحصول وحرق الشعب- موسم حصاد الأحلام- ألف أزمة وأزمة الحرائق ليست آخرها..».

## مزيد من الاحتقان

النتيجة، أن حصاد عام 2019 على المواطنين ومعاشهم كان مزيداً من الفقر والجوع والعوز، بالإضافة إلى مزيد من التردّي الخدمي، والأسوأ مزيد من اللامبالاة الحكومية، وكل ذلك تم تبويبه وتوثيقه بالمعطيات والأرقام عبر صفحات قاسيون بمختلف أقسامها. فالاستمرار بالسياسات المحابية لحيثان المال والفساد على حساب الغالبية الفقيرة أدت إلى طحن السوريين، والأكثر وضوحاً تجلّى من خلال مظاهر البذخ الترفي لطغم الثروة والفساد وأمراء الحرب والأزمة. في المقابل، لا يمكن لعائل إلا أن يلمس حال الاحتقان المتزايد عند الغالبية الفقيرة من السوريين، ومستويات التوتر الاجتماعي المتصاعدة.

دكاكين تعليم بخدمات فندقية- معلمون في الميدان- التريبة.. تعليمات وضغوط إضافية معيقة- السياسات التعليمية منحازة وعاجزة- شهادة التعليم الأساسي مفصل مستقبلي مرتبط بالسياسات الطبقة- الامتحان الوطني الموحد.. من الترفيع إلى المروحة في المكان- المعهد العالي للفنون المسرحية هموم ومشاكل بالجملة!- العملية الامتحانية رعب وأشياء أخرى- إما زيادة الأعمار أو تعديل السياسات التعليمية!- مسابقة التريبة.. فرصة للبعض وظلم لآخرين- معركة الامتحانات يخوضها الطلاب وذووهم والمدرسون- طلاب.. وهموم «هكية»!- الدورات الامتحانية الاستثنائية والطموح المشروع- المدرسون.. ضابطة عدلية.. اهربوووا- الأمية نبت خبيث يجب مكافحته..».

ومما ورد في المادة المعنونة «سياسات التعليم.. إذا أردتم الحل «احكوها صح»! بتاريخ 2019/1/6: «من الجائز للمعلم أن يمارس أي عمل «سائق تكسي، بائع خضار، دهان، كهربجي- أو أية حرفة أو مهنة أخرى» ليسد رمقه، ويستكمل ضرورات حياته المعيشية، بسبب تدني وضع أجره الشهري، باستثناء قيامه بالتدريس في المدارس الخاصة، أو بالدروس الخصوصية، وإلا فالعقوبة الوزارية ستطاله!».

## ملف اللاجئين.. مرواحة في المكان

رصدت قاسيون ملف اللاجئين وأوضاعهم، وخاصة قاطني المخيمات، من خلال العديد من المواد، منها: «اللاجئون في المخيمات.. رهائن ولؤم إعلامي- قاطنو المخيمات.. مسألة إنسانية وسياسية- اللاجئون السوريون في دهب العراقية.. غيض من فيض المعاناة..».

ففي المادة المعنونة: «اللاجئون في المخيمات.. رهائن ولؤم إعلامي» بتاريخ 2019/3/4، ورد التالي: «اللاجئون السوريون في المخيمات الكثيرة والعديدة والمنتشرة في دول الجوار من الناحية العملية لا يختلف حالهم عن بعضهم، فجميعهم في البؤس سواء، وكذلك جميعهم موضع مبارزة ومساومة.. وبرغم كل الحديث عن ضرورة عودة هؤلاء إلى سورية، وأنه لا حل لكارثتهم إلا من خلالها، إلا أن ما يجري على أرض الواقع هو الحيلولة دون ذلك الحل مع الكثير من التبريرات والذرائع العقيمة.. الأكثر بؤساً ولؤماً ربما، هو أن الكثير من وسائل الإعلام لم تعد تغطي



المواد التي تناولت واقع الكهرباء كثيرة وربما لا جديد يمكن ذكره هنا إلا اللهم المزيد من التردّي بهذه الخدمة مع المزيد من نقص العدالة فيها

نتاج الوفرة في هذا الموسم عبر المزيد من جني الأرباح في جيوبهم.. ولعل ذلك يشير إلى أن المتحكمين بالسوق، عرضاً وطلباً وسعراً ونوعياً، من التجار والسامسة والشقيعة، بل والمهربين أيضاً، أصبحوا أكثر فعلاً وتأثيراً وعمقاً مما سبق بكثير، بل ربما يشير إلى أن القائمين على مجمل هذه العمليات باتوا وكأنهم شبكة مترابطة واحدة، أكثر تماسكاً وتنسيقاً، مستفيدين طبعاً من غياب دور الدولة الحقيقي على مستوى دعم الإنتاج الزراعي اعتباراً من مستلزماته وصولاً لتسويقه».

## الإنتاج والقطاع الصناعي

كذلك فقد أفردت قاسيون العديد من عناوينها لتسليط الضوء على واقع الإنتاج والصناعة وصعوبات الإنتاج والعملية الإنتاجية، منها: «نحو التشاركية بسرعة سر»- تسارع الأداء التصفوي للقطاع العام الاقتصادي!- على أعتاب المؤتمر الصناعي الرابع.. أين وصلت توصيات المؤتمرات السابقة؟- القابون الصناعية.. ملف ساخن على موافد الاستثمار- قطاع الدواجن مزيد من الخسائر والتراجع- الصناعة تراوح مكانها مع توصياتها لدى الحكومة- الضرورات الإسمنتية والتفريط بفرص الربح المضمونة- الدواء.. صناعة منافسة و«شحنقة» محلية- صناعيو منطقة القابون ومعركة كسر العظم- استيراد الأسمدة تعرية لمقولة إحلال المستوردات وللسياسات الليبرالية!- الاستثمار في الدواء ومزيد من الترفيع..».

## ملف التعليم والسياسات التعليمية

تم تناول هذا الملف الهام والكبير والشائك من خلال العديد من المواد التي رصدت واقع العلم والتعلم والسياسات التعليمية بالتوازي مع رصد معاناة العاملين في القطاع التعليمي بكافة مراحلها، بالإضافة إلى معاناة الطلاب وذوئهم، مع التركيز على مفرزات ونتائج الخصخصة بهذا القطاع، ومن العناوين التي تناولت هذا الملف: «معلمون.. رسالة تدفعهم ومعاناة تطحنهم- المدارس الخاصة..

والمستغلين- أزمة الغاز إشاعة أيضاً!- جرة الغاز ما زالت وسيلة لإذلال وابتزاز المواطن- الغاز بموجب البطاقة و10% خارج تغطية الذكاء- بيانات البطاقة الذكية والثقة المهزوزة- وعود مازوت التدفئة.. والسراج والفيلة..».

ومما ورد في المادة المعنونة: «الحكومة وأزمة المشتقات النفطية» بتاريخ 2019/1/20: «برغم «الطمأننة» الحكومية، ما زالت أزمة المشتقات النفطية قائمة وتعمل فعلها، ينتفع منها المستغلون وتجار الأزمة والفاصلون، فيما يحصد أثارها ونتائجها وتداعياتها المواطنون المغلوبون على أمرهم، على حساب معيشتهم، بل وصحتهم، مع عدم إغفال عوامل الإذلال المباشر من أجل الحصول عليها، والممة المكررة عن مبالغ الدعم عليها».

## ملف الإنتاج الزراعي

خصّصت قاسيون العديد من موادها لبحث واقع الزراعة والإنتاج الزراعي ومعاناة الفلاحين، ومن العناوين الخاصة بهذا الملف مثلاً: «الخضار والفواكه.. وفرة بالإنتاج دون فائدة للفلاح والمستهلك- موسم الحمضيات.. ثلث للاستهلاك المحلي والباقي بههب الريح- الزيتون والزيت موسم واعد و«الحال من بعضو»- فلاحو الرقة بانتظار الإنصاف!- الحمضيات والمهرجانات- مواسم واعدة بالحقل وخسائر في البيدر!- وأد الزراعة والإنتاج «الزراعي- الصناعي»- موسم حصاد الأحلام- أفة الصدا الأضر.. ضرر للفلاحين وفرصة لرفع فاتورة الاستيراد- سهل الغاب.. مشكلة مزمنة وحلول غائبة- شكوى مزارعي الشوندر السكري في السقيلية..».

في المادة المعنونة «الخضار والفواكه.. وفرة بالإنتاج دون فائدة للفلاح والمستهلك» بتاريخ 2019/7/15 ورد التالي: «موسم الوفرة لهذا العام لم ينعكس بشكل إيجابي على الفلاحين، وكذلك لم يحصد المواطنون إيجابياته على مستوى أصناف الثمّون، والمستفيد من كل ذلك كانت مجموعة من التجار والسامسة، الذين حصوا وحدهم



# صناعيو القابون يطلبون المؤازرة من الغيورين



ما زال ملف منطقة القابون الصناعية مثيراً للجدل والنقاش بين محافظة دمشق والحكومة خلفها من جهة، وأصحاب العلاقة من الصناعيين في المنطقة من جهة أخرى، وجوهر الأمر لا يتمحور حول الحقوق فقط، بل وحول التوجه العام للحكومة نحو الصناعة.

## عاصي اسماعيل

وقد تم تناول هذا الملف خلال الشهر الأخير مراراً، اعتباراً من إعلان رئيس الحكومة بأن: «المخطط التنظيمي لمنطقة القابون والمخطط التنظيمي لمنطقة اليرموك سيتم الإعلان عنهما للمواطنين في 2020/1/2»، وذلك بحسب ما رشح عبر وسائل الإعلام، مروراً بما نقل عبر بعض وسائل الإعلام «المسموعة» من أحاديث عن لسان أحد أعضاء مجلس محافظة دمشق، وردود الصناعيين عليه.

## حملة إعلامية وطلب مؤازرة

ورد عبر صفحة «صناعيي منطقة القابون» على «فيسبوك» بتاريخ 2019/12/20، ما تمت تسميته «حملة وطنية لعودة الصناعة الدمشقية»، وقد كانت تحت عنوان: «القابون الصناعية تهدم من أجل تجميل مدخل العاصمة»، نورد مضمونها كما هو: «لكل مواطن شريف وإعلام وطني غيور على الاقتصاد الوطني والصناعة القومية.. لكل شخص يعاني من ارتفاع الأسعار، لكل شخص يعاني من ضعف المنافسة، لكل شخص يعاني من الاحتكار الصناعي والتجاري من الحيتان.. ولكل شخص يعاني من ارتفاع سعر الصرف بسبب انعدام التصدير، ولكل صناعي متضرر من التهريب والاستيراد غير المشروع.. الشعار المطروح حالياً هو «دمشق ليست مدينة صناعية ولن تكون إلا مدينة مال وأعمال وخدمات».. الشعار المطروح سبب هدم منطقة صناعية ومنذ دمشق عريقة وأقدم منطقة صناعية ومنذ 1948، سبب هدم 750 مصنعاً قائماً وجاهراً للمشاركة بانتعاش الصناعة السورية وسعر الصرف وانخفاض الأسعار.. هذا الشعار يهدم صناعة دمشقية عمرها آلاف السنوات وكانت سبب انتشار الحضارة العربية والإسلامية

وكانت أهم منطقة في طريق الحرير.. شعار يتسبب بقطع أرزاق آلاف العائلات من الصناعيين الشرفاء الذين صمدوا داخل البلد وأرزاق عشرات الألوف من العمال وعائلاتهم، شعار يساهم برفع نسبة الفقر ونسبة البطالة.. القابون الصناعية تهدم من أجل مكياج مدخل دمشق، وتحويلها لأبراج سكنية مترفة الرفاهية وبحيرات ومساحات مائية ومساح ومدينة ألعاب.. ونحن نفتقر إلى كل ميغا واط من الكهرباء وكل قطرة ماء، وكل دولار لإعادة إعمار الوطن.. سيتم استنزاف الجميع والخزينة من أجل استيراد مواد بناء وإكسسوارات لبناء وإكساء أبراج لن يسكنها إلا 1% من أثرياء سورية، ونحن بحاجة لكل حجر وكل كيس إسمنت لإعمار المنازل المهتمة لعودة المهجرين.. سيتم تهجير 750 صناعياً، بحجة الحفاظ على الملكية مقابل أسهم لا قيمة لها ولا تعترف بها حتى المصارف العامة، وبحجة التسهيلات للانتقال إلى عرا الصناعية دون دفعة أولى وقرض ميسر لعشر سنوات، وتحويل الصناعي من صاحب ملك إلى مدين بقرض وأرض ويحتاج لسنوات لإعمار مصنع جديد ويحتاج لتحميل هذه الكلفة الجديدة وفوائدها على المنتج، بالإضافة إلى كلفة النقل والمواصلات العالية.. مع العلم أن المنطقة مؤسسة بمرسوم جمهوري وجميع مصانعها مبنية على مخطط تنظيمي حديث وجميعها طابو أخضر ومرخصة صناعياً من وزارة الصناعة وترخيص إداري من المحافظة، وجميع المصانع صديقة للبيئة وخالية من التلوث والدخان ومصانع صغيرة ومتوسطة».

## «دعم الصناعة» رسمياً!

الحديث عن «دعم الصناعة» حكومياً كثير جداً، وغالباً ما يكون ذا طابع خليبي بالنتيجة، وخاصة بما يتعلق بدعم مدخلات الإنتاج

والعملية الإنتاجية، وبهذا الصدد أصدر وزير الصناعة قراراً شكل بموجبه «مجموعة عمل وتواصل» بتاريخ 2019/12/22، وقد كانت مهمتها بحسب ما ورد عبر الصفحة الرسمية للوزارة على «فيسبوك» ما يلي:

التواصل مع أصحاب المنشآت الصناعية والحرفية لمعالجة الصعوبات والمعوقات التي تعترض إعادة تشغيل منشآتهم، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتذليلها وتجاوزها بالتنسيق مع الجهات المعنية بغية تشغيلها وإعادة إنتاجها وتشجيع الصناعيين والحرفيين على إعادة تأهيل منشآتهم، وخاصة التي تقع في المدن والمناطق الصناعية وزيادة الاستثمارات المطروحة.

زيادة التنسيق والتشبيك بين القطاع الصناعي «العام والخاص» بما يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع وزيادة مساهمة الناتج المحلي الصناعي بالناتج المحلي الإجمالي، وتلبية حاجة السوق المحلية من المنتجات وتصدير الفائض من خلال تحسين أداء المشاريع الإنتاجية وجودة المنتجات المقدمة، والاستثمار الأمثل للطاقت المتاحة بالاستفادة من خبرات وإمكانية القطاع الخاص الأمر الذي ينعكس على دفع عجلة الاقتصاد الوطني والحفاظ على استقرار الأسواق في ضوء تكامل الأدوار والمهام والمسؤوليات.

فهل من ثمرة ترحى للصناعيين عامة، ولصناعيي منطقة القابون خاصة، بحسب مهمة مجموعة العمل والتواصل أعلاه، أم أن الكلام والحديث عن «الدعم» سيبقى حبيس السياسات المرسومة والمعدة مسبقاً، والمجربة مراراً وتكراراً؟

## تساؤلات مشروعة

ربما نجد بعض الإجابات من خلال تسليط الضوء على بعض تساؤلات أوردها صناعيو منطقة القابون عبر صفحتهم على «فيسبوك» بتاريخ 2019/12/12، منها:

– كيف نريد دعم للصناعة والصناعي السوري وهناك من يريد هدم منطقة صناعية متكاملة؟

– كيف نريد دعوة الصناعي السوري بالخارج

وهناك من يريد هدم مصانعهم القائمة؟  
– كيف نريد دعم التصدير لاسترجار القطع الأجنبي وهناك من يمنح 750 مصنعاً متوسط وصغير تصديري من العمل؟

– كيف نريد تنفيذ خطة لبديل المستوردات، وهناك من يريد هدم منطقة صناعية متكاملة؟  
– كيف نريد تطبيق حملة لمنع التهريب، وهناك من يحاول منع المصانع بتوفير المواد والمنتجات للوطن؟

– كيف نريد فتح أبواب المنافسة، وهناك من لا يريد عودة 750 مصنعاً للعمل؟

– كيف نريد دعم وتعزيز الليرة، وهناك من يريد استنزافها ببنية تحتية بالمليارات من أجل أبراج؟

– كيف نريد تنفيذ حملة لتخفيض الأسعار، وهناك من يمنح 750 مصنعاً من العمل لتوفير المواد المنافسة بالأسواق؟

– كيف نريد توفير المحروقات للمواطن، وهناك من يريد استنزافها لآليات الهدم والترحيل والبناء على أنقاض المصانع؟

– كيف نريد توازن بتوزيع الكهرباء، وهناك من يريد استنزاف مئات الميغا واط لأبراج رفاهية مترفة؟

– كيف نريد تقنين الماء الإستراتيجي، وهناك من يخطط لمساحات مائية وبحيرات ومسبح بكل بناء في مخطط تنظيمي؟

## ملف مفتوح بالانتظار

تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن اتحاد غرف التجارة أيضاً كان له موقف مؤيد لمطالب صناعيي منطقة القابون، وليس آخر ما حرر بهذا الشأن حديث رئيس اتحاد الغرف عبر الفضائية السورية مؤخراً، الذي أكد فيه على حق هؤلاء الصناعيين وعلى ضرورة إعادة عجلة الإنتاج في منطقة القابون الصناعية، خاصة وأن عامل الزمن المرتبط بالمشروع التنظيمي غير واضح وهو طويل نسبياً.

وعلى الرغم من كثرة مؤيدي مطالب صناعيي منطقة القابون وحقوقهم، إلا أن الأخذ والرد ما زال مفتوحاً حول هذا الملف، وخاصة مع محافظة دمشق، والصناعيون متمسكون بحقوقهم المصون بالدستور والقانون، والمشغوع بالكثير من الوثائق والثبوتيات.

# 2019 - «كل عضة بغيصة»!



«الحكومة تدرك حجم معاناة المواطنين وتعمل على تحسين الوضع المعيشي وتأمين فرص العمل وتخفيض الأسعار».

## دعاء دادو

العبارة أعلاه وردت على لسان رئيس الحكومة تحت قبة مجلس الشعب بتاريخ 2019/1/20، خلال افتتاح أعمال المجلس بجلسته الأولى بداية عام 2019.

انتهى عام 2019، وما زالت معاناة المواطنين على حالها، بل أصبحت أسوأ بكثير من بدايتها، وخاصة على المستوى المعيشي والأسعار.

فأين الإدراك الحكومي للمعاناة، وأين تحسين الوضع المعيشي، وأين تخفيض الأسعار؟

## فروقات معيشية وسعرية

المواطنون المتنبعون للأحاديث الحكومية ووعودها، والمكتوون يومياً بمعاشهم وخدماتهم، كانوا أول الراصدين لفروقات المعيشة والأسعار بين بداية العام ونهايته، باعتبارها مطرقة يومية تؤرق حياتهم وتطحنها.

وفيما يلي مقارنة تقريبية بسيطة لأسعار بعض السلع «الأساسية» فقط بين بداية ونهاية عام 2019:

السلعة	بداية 2019	نهاية 2019
كيلو سكر	225 ليرة	425 ليرة
كيلو الرز	بين 350 و450 ليرة	بين 500 و1500 ليرة
صندوق البيض	750 ليرة	1500 ليرة
كيلو لحمة هبرة غنم	7000 ليرة	تجاوزت 10000 ليرة
كيلو لحمة هبرة عجل	4000 ليرة	6500 ليرة
كيلو شاي	4500 ليرة	6000 ليرة وأكثر
كيلو قهوة	2500 ليرة	أكثر من 7000 ليرة

أما عن رصد تكاليف المعيشة للأسر مقارنة بين نهاية عام 2018، وحتى بداية تشرين أول 2019، بحسب «مؤشرات قاسيون» الواردة على صفحاتها، فقد كانت حسب الجدول التالي:

	نهاية 2018	ت-2019
تكلفة معيشة أسرة مؤلفة من 5 أشخاص	310 ألف شهرياً	360 ألف شهرياً
تكاليف الغذاء	99500 ألف	137 ألف
تكاليف السكن	92 ألف	93 ألف
أساسات للتعليم	بين 300 و400 ألف	وصلت للمليون ليرة

الأرقام أعلاه تعتبر أكبر وأوضح دليل على «إدراك حجم معاناة المواطنين»، وعلى «تخفيض الأسعار»، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التكاليف ارتفعت كثيراً حتى نهاية العام الحالي، وخاصة على ضوء موجات ارتفاعات الأسعار الأخيرة التي لم تقف بعد.

## زيادة الرواتب أقل من «إبرة بنج»!

ورد على موقع الحكومة بتاريخ 2019/1/20 تأكيداً على لسان رئيسها ما يلي: «أية زيادة في الرواتب يجب أن تكون حقيقية لا تؤدي إلى التضخم ولا إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وغيرها، موضحاً أن تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج واستقرار توافر السلع من عناوين زيادة الرواتب إلى جانب الأولويات الكثيرة التي قطعت الحكومة أشواطاً كبيرة بتنفيذها في جميع المحافظات تنموياً وخدمياً».

بالرغم من أننا شهدنا زيادة للرواتب في نهاية تشرين الثاني، إلا أنها كانت «مسحوبة الدسم»، فهذه الزيادة استهدفت شريحة محددة فقط من المواطنين وهي الموظفين،

أغلب المناطق السورية والذين كانوا حجة وذريعة لتبرير قطع التيار الكهربائي المستمر والمتواصل لأيام وأسابيع «خارجاً عن التقنين» في مناطق المنسية والمهمشة في سورية.

فبالرغم من بعض التحسن بالتزويد بالطاقة الكهربائية خلال الصيف الماضي، إلا أنه بدأ الحديث عن «حملات الترشيد» تزامناً مع قدوم فصل الشتاء لننعم بشتاء دافئ! ولكن استخدامنا «الجانر» للكهرباء، كما تم التصريح عنه من قبل وزارة الكهرباء، حجتهم أولاً وأخيراً، أي إن «الحق كفو على المواطن» كالعادة.

وتزامناً مع قطع الكهرباء المتواصل لأيام عدة في بعض المدن وخاصة في القرى والبلدات المنسية، فإنها تشهد انقطاع المياه لديهم، والذين أجبروا على شراء المياه من الصهاريج بمبالغ تفوق استطاعتهم، وقد بات نقل الماء إلى السطح عبر المضخات ضمن الحاجة اليومية، إذ يشكل انقطاع الكهرباء أحد الأسباب، أو الذرائع، في أزمة المياه.

## المواصلات

نشرت قاسيون في العدد 935 عنواناً بإحدى المقالات «النقل الداخلي حكاية عذاب ما عم تخلص!»، وأظن بأن العنوان يحكي الكثير من المعاناة اليومية في جميع المناطق السورية.

من أهم المشكلات التي لم يتم حلها حتى الآن هي مشكلة المواصلات، بالرغم من مساعدات الصين في تأمين باصات النقل الداخلي لحل الأزمة في سورية، والإعلان عن استلامها، ناهيك عن حجم استغلال المواطنين من قبل سائقي «تكسي- ميكرو، التاكسي العمومية والخاصة، ميكرو باص»، والأزمة تفاقمت أكثر، ولم تحل حتى الآن، ويزيد عليها أزمة «الفراطة» والاستغلال بسببها.

## «ارحمونا بقنا!!»

كثيرة هي منغصات العيش ولا يمكن سردها وتبويبها جميعاً «التعليم- الصحة- الضرائب والرسوم- الطرقات- القمامة- إعادة الاعمار...»، لكن الأكثر منها كانت التصريحات الرسمية الواعدة عن كل منها خلال عام 2019، والتي لم تثمر إلا المزيد من الأزمات على كافة المستويات، والمزيد من الاستغلال وأوجه الفساد وشبكاتته، وكل ذلك على حساب المواطنين، وخاصة المفقرين، فيما ينتعم الأثرياء وحيثان الفساد وتجار الأزمة على أعين الناس، كما على أعين الحكومة، بل وبدعم ورعاية منها.

نفسها بإصدارها لنشرات الأسعار الدورية للمواد الغذائية، علماً أن وجودها وعدمه واحد من حيث النتيجة، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروقات السعرية «ارتفاعاً» في هذه النشرات بين بداية العام ونهايته، ولعل الأهم بهذا المجال هو تجبير دور حماية المستهلك على المواطنين أنفسهم، من خلال تحميلهم جزءاً من مسؤولية ارتفاع الأسعار كونهم غير مهتمين ب«ثقافة الشكوى»!

أما عن الأرقام المعلنة عن عدد الضبوط التمويينية المنظمة بحق المخالفين فواقع التقلت السري في الأسواق كافٍ للرد عليها.

## أسطوانة الغاز

كانت وما زالت «جرة الغاز» مصدر استغلال، ووسيلة لإذلال وابتزاز المواطنين، وعلى الأخص خلال فصل الشتاء، برغم كل الوعود، وبرغم كل ادعاءات الضبط من خلال «الدكا» و«التوزيع».

فقد تمت طمأنة المواطنين مؤخراً بأن: «أزمة المشتقات النفطية في طريقها إلى الانحسار وعملية توزيعها مستمرة وسيتم تعزيز الكميات خلال الأيام القادمة».. وأنه: «خلال الأيام القادمة سيلحظ جميع المواطنين أثر الإجراءات المتخذة على أرض الواقع».

ولكن المواطنين للأسف لم يلحظوا سوى الكثير والكثير من أزمة توفير مادة «الغاز». فهذا الحق البسيط لم تستطع الدولة عبر الحكومة وكل جهاتها المسؤولة من ضبطه و«إيصاله لمستحقيه»، حيث تعمل شبكات الاستغلال والفساد بعمق هذه السلعة، جانية الكثير من الأرباح على حساب المواطنين ومن جيوبهم، بل وعلى حساب صحتهم وحياتهم أيضاً، فقد تم تسجيل بعض الوفيات بسبب الوقوف على طوابير الانتظار لهذه المادة مع الأسف، وربما لا يؤس أشد من ذلك، ولا مثال عن مدى ضعف الدولة أوضح من ذلك، فهذه الشبكات المافيوية «الصغيرة» ما زالت تثبت أنها أقوى من الدولة وكل جهازها الحكومي حتى الآن، فكيف ببقية شبكات الفساد «الكبيرة» التي تعمل بعمق الاقتصاد الوطني؟.

## الكهرباء والمياه

كما يُقال «يعجز اللسان عن الوصف»، فما زالت أزمة الكهرباء مستمرة، ليس فقط منذ عام 2018، بل منذ ما قبل سنوات الأزمة السورية، لكنها ازدادت واستفحلت خلال 2019 برغم الكثير من الوعود والتصريحات التي سمعناها وشاهدناها عن تحسين الواقع الكهربائي، وبالرغم من خروج المسلحين من

## المواطنون

## المتابعين

## للأحاديث الحكومية

## ووعودها

## والمكتوبين

## يوميةً بمعاشهم

## وخدماتهم كانوا

## أول الراصدين

## لفروقات المعيشة

## والأسعار بين بداية

## العام ونهايته

## باعتبارها مطرقة

## يومية تورق

## حياتهم وتطحنها

منطقة شرق المتوسط واحدة من أهم المناطق الجيوسياسية عبر العالم، ومنذ عام 2000 تقريباً بدأت فرصة جديدة تتبلور على خارطة أهمية المنطقة، متمثلة باكتشافات الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، اكتشافات من حيث الحجم قد لا تكون «تغيراً في اللعبة» ولكن استغلالها قد يخلق واقعاً جديداً في المنطقة يكون إما «نعمة أو نقمة»!

## غاز شرق المتوسط نعمة أم نقمة؟



الحديث عن الغاز في شرق المتوسط ليس قديماً على الرغم من أن أول اكتشاف كان في عام 1969 في سواحل الإسكندرية المصرية، ولكن منذ عام 1999 بدأت موجة التنقيب الثانية والتي تركزت في السواحل الفلسطينية المحتلة. «إسرائيل» هي السبّاقة إلى الاكتشاف والإنتاج، حيث تشغل حقولين أساسيين اليوم تمار وليفانان الذي يفترض أن يبدأ بالإنتاج قبل نهاية العام، بعقود موقعة مع كل من مصر والأردن للتصدير.

### ليلي نصر

أما مصر فيبدو أن لديها أكبر احتياطي، مع بدء الإنتاج في حقل ظهر منذ عام 2017 باحتياطي 850 مليار متر مكعب، وحقل النور المكتشف حديثاً وهو الأكبر باحتياطي 2,5 تريليون «ألف مليار» متر مكعب. الاحتياطيات الباقية المتوقعة تتوزع في المياه الإقليمية وعلى الحدود البحرية لكل من قبرص واليونان ولبنان وسورية... وكذلك تركيا حيث يشهد الخلاف، وهو ما سيعود إليه.

### احتياطي متوسط الحجم 10 تريليونات

يقدر إجمالي الاحتياطيات بحوالي 10 تريليونات متر مكعب، وهو رقم غير ثابت مع اختلاف تقديرات الاحتياطيات بين جهات التقدير الدولية، ولكنه بالعموم متوسط الحجم، يقارب خمس الاحتياطيات الروسية الأكبر عالمياً 50 تريليوناً، وثلاث الاحتياطيات الإيرانية: 33، وأقل من احتياطيات قطر: 23، ويعادل تقريباً الاحتياطيات الأمريكية والسعودية قرابة 8-9 تريليون متر مكعب.

أهمية هذا الغاز ليست بحجمه بمقدار أهمية موقعه، وقربه من أهم المستهلكين العالميين أي الاتحاد الأوروبي «الذي استورد 400 مليار متر مكعب في 2018»، وهو لن يكون بديلاً عن وجهات الغاز الأساسية إلى أوروبا وهي الروسية تحديداً، ولكنه أيضاً منافس هام.

وللمقارنة يكفي القول إن الإنتاج اليومي الكامل لأكثر حقل في شرق المتوسط وهو ظهر المصري 12 مليار متر مكعب، بينما التدفق المتوقع من الحقلين الروسيين إلى أوروبا السيل الشمالي 2 والسيل التركي الذي سيقارب 85 مليار متر مكعب يومياً مع بدء التدفق الكامل.

الملفت أن الإمكانيات التصديرية لغاز شرق المتوسط قد لا تكون كبيرة، نظراً لثلاثة جوانب أساسية، الأول المتعلق بالاستهلاك، أي من سيشتري هذا الغاز؟ والثاني يتعلق بالعرض، أي ما هو حجم الفائض التصديري لغاز المنطقة؟ والثالث يتعلق بالظروف السياسية المعقدة.

### من سيشتري غاز المتوسط؟

إن التحدي الأول أمام غاز المتوسط يتمثل بارتفاع الكلف مع الحاجة للكثير من الإنفاق مع عدم وجود بنى تحتية كافية: «أنابيب،

ومحطات إسالة»، بالمقارنة مع الأسعار العالمية المتراجعة للغاز الطبيعي، والتي تجعل التصدير تحدياً أمام الدول المنتجة. حيث تراجع سعر النفط في الأسواق الأوروبية وأسواق الولايات المتحدة بنسبة 30% خلال عام مضى.

فهل ستتستطيع دول المتوسط أن تنتج غازاً قليل التكلفة بالمقارنة مع تراجع السعر عالمياً؟ لدى هذه الدول فرصة في السوق الأوروبية وهي الأقرب ولكن الطلب على الغاز في هذه السوق لا يتوسع إلا بنسبة قليلة إذ يتراجع لأغراض البناء، ويتوسع قليلاً لأغراض الطاقة والصناعة. وأولويات السوق الأوروبية التي استوردت 400 مليار متر مكعب في 2018، ستبقى للغاز النرويجي والروسي منخفض التكلفة، بينما الفرصة التصديرية مفتوحة لتصدير غاز المتوسط إلى الجنوب الأوروبي وإيطاليا تحديداً التي تنشط شركاتها في الاستثمار في غاز المتوسط «شركة ENI».

أما تصدير الغاز المتوسطي إلى كبار المستهلكين في آسيا فلن يستطيع أن ينافس كبار المنتجين الآسيويين: روسيا، وقطر، وأستراليا وكذلك الاحتياطي الكامن في إيران. ولكن يبقى السؤال هل لدى هذه الدول فوائض كبرى للتصدير؟

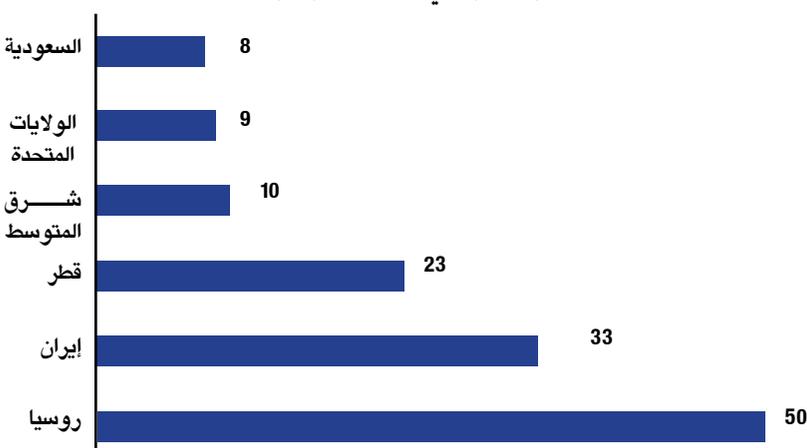
احتياطي غاز شرق المتوسط لن يكون تغييراً في اللعبة بالمعنى الاقتصادي بمقدار ما يفتح من احتمالات توتر سياسي عسكري في منطقة إستراتيجية

### عوائق سياسية وصولاً إلى التلويح العسكري

العائق الثالث أمام الإنتاج والتصدير هو الوضع السياسي المعقد بين دول المنطقة، فعملياً تتوقف عمليات الاستكشاف في بعض المناطق وبالتالي عمليات التطوير والإنتاج نظراً للنزاع حول الحدود البحرية وملكية الحقول والاضطرابات في المنطقة. فعدا عن الوضع السوري الذي أحرّ عمليات التنقيب منذ 2011 في البلوكات الثلاثة الموجودة، فإن الوضع في المياه الإقليمية اللبنانية ليس أفضل، ولا يزال بلوكان موضع صراع مع العدو الإسرائيلي. أما المشكلة الأكبر فهي في قبرص وتركيا واليونان، حيث لا يوجد اتفاق على ترسيم الحدود البحرية، وبالتالي على ملكية الحقول وإمكانية الاستكشاف.

زاد الطين بلة إطلاق منتهى غاز شرق المتوسط مطلع العام الحالي، الاتفاق المرعي أوروبياً وأمريكياً والذي عُقد في القاهرة

### احتياطيات الغاز المقدر في 2018 - مليار متر مكعب





الخارجية الأمريكي... على الرغم من توقيع اتفاق مذ الأنبوب إلا أن تفديرات دولية تعتبره اتفاقاً سياسياً وليس اقتصادياً بما يكفي، وتشكك في إمكانية إطلاقه بتكلفة تتراوح بين 7-9 مليارات دولار، وهو تحدٍ مقابل أسعار الغاز العالمية المتراجعة وتراجع الطلب الأوروبي.

تركيا ردت على الاتفاق بقطع طريق هذا الأنبوب، وذلك بالاتفاق مؤخراً مع ليبيا على ترسيم الحدود البحرية، الأمر الذي يجعل تركيا قادرة على وضع سفنها الحربية والاستكشافية في المنطقة الفاصلة بين قبرص وجزيرة كريت اليونانية، ويجعل مذ الأنبوب يتطلب إما تفاوضاً مع تركيا أو فتح معركة إقليمية...

ينبئ الوضع المستعصي حالياً بمعركة محتملة فيها أوزان إقليمية عسكرية هامة، كتركيا والكيان الصهيوني وحتى مصر، والأهم أنه يعرقل تطوير المشاريع في المنطقة مع ارتفاع التوتر. حيث تضغط تركيا بهذا الاتجاه ملوحة بالتصعيد العسكري، وتدفع الأطراف إلى التفاوض حول إعادة رسم الحدود البحرية، والذي يبدو أن للاتحاد الأوروبي ودول المنطقة مصلحة به، بالمقابل فإن الولايات المتحدة قد تدفع نحو توتر الصراع رغم أن شركاتها والشركات «الإسرائيلية» من أهم المستثمرين في المنطقة.

وضمّ مصر والأردن وقبرص واليونان و«إسرائيل»، لتنظيم العمليات والأسعار واتفاقيات البيع. وقد عزل هذا الاتفاق تركيا، بينما لم تشارك كل من لبنان مع وجود الكيان ضمن المجموعة، وسورية المستبعدة بكل الأحوال في الظروف الحالية.

شكل الاتفاق تهديداً واستفزاً إضافياً لتركيا، التي ترفض التقسيم الحالي للحدود البحرية في المتوسط وبحر إيجه، وتعتبر مساحات حدودها الإقليمية أوسع من المتعارف عليه دولياً، ولذلك فهي توسع تنقيبها في مناطق متنازع عليها مع اليونان وقبرص اليونانية. الأمر الذي يبنى بتوترات عسكرية وتحديداً مع تحفيز الولايات المتحدة لهذا التوتر عبر السماح بتسليح قبرص اليونانية مؤخراً...

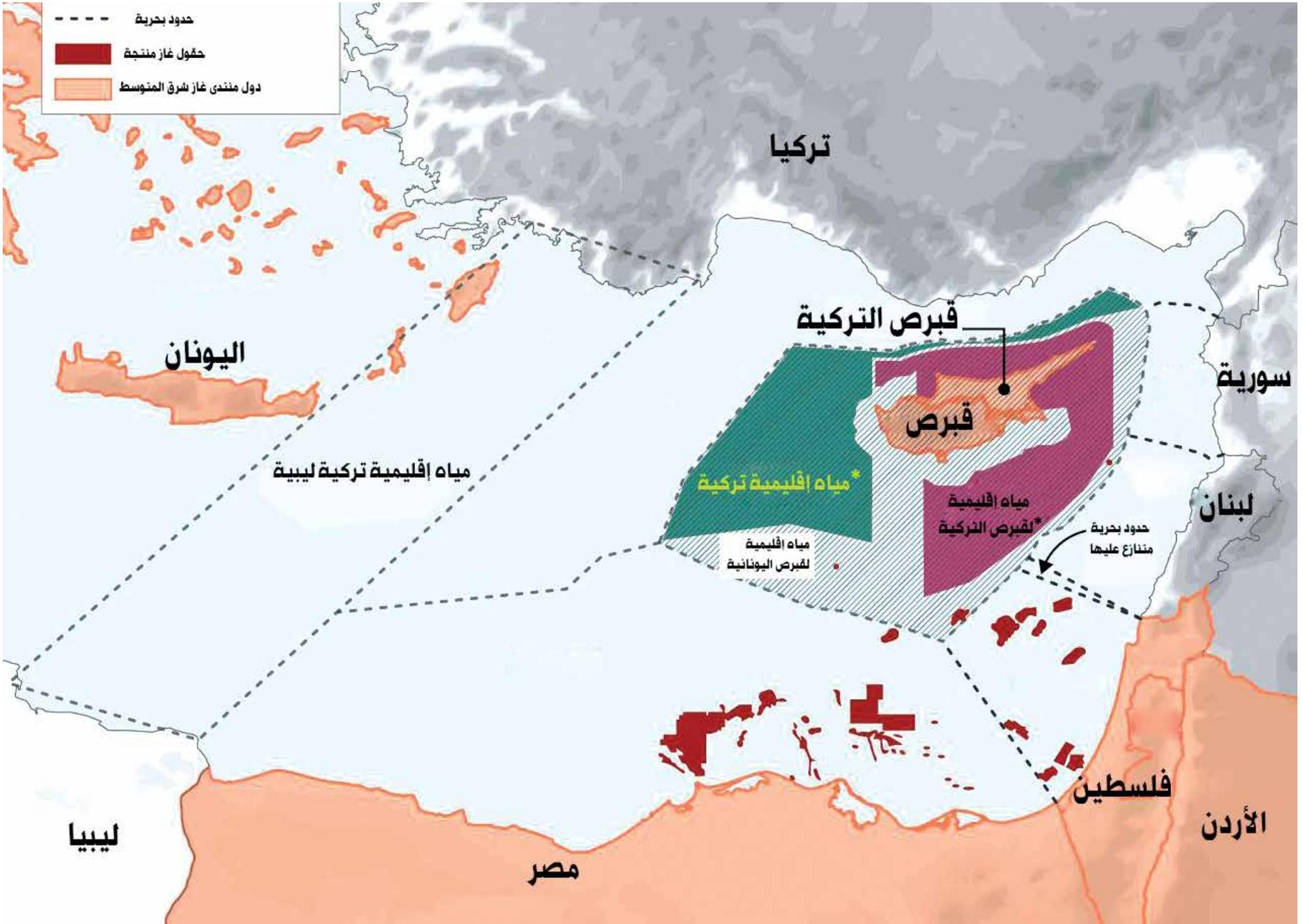
ومؤخراً ارتفع التصعيد التركي عقب فشل الاتفاق التركي-«الإسرائيلي» لمذ أنبوب غاز وصولاً إلى أوروبا، وتوقيع الكيان الصهيوني لاتفاق بديل لمذ أنبوب غاز شرق المتوسط، وهو الأنبوب البحري الأطول والأعمق عالمياً: 2100 كم، والذي يصل من المياه الإقليمية المحتلة إلى قبرص فجيزة كريت اليونانية وصولاً إلى اليونان وجنوب شرق إيطاليا. وهو المشروع الذي تمّ إعلانه في الإمارات التي تستثمر فيه، وبحضور وزير

الثروات الجديدة وموارد الغاز في شرق المتوسط، هي أزمة وفرصة، فقد تفجّر كل التناقضات السياسية والملفات العالقة: أزمة ليبيا، تناقض تركيا مع اليونان وقبرص ومع الكيان ومصر مؤخراً، إضافة إلى التناقضات داخل دولة الكيان نفسها، حيث تأخر تشغيل غاز ليفان لدعوى محلية بالفساد والاحتكار، هذا عدا عن الصراع العربي «الإسرائيلي»: في لبنان من أجل ترسيم الحدود، وكذلك في مصر والأردن، حيث يقف أمام تصدير غاز الكيان الموقف الشعبي الرفض، والذي يشكل تحدياً جدياً في اللحظة الراهنة مع ارتفاع مستويات الاحتقان الشعبي وهشاشة الأنظمة إلى مستويات غير مسبوقة في عموم المنطقة.

ومقابل كل هذه التناقضات السياسية لا يبدو أن غاز المتوسط قد يتحول إلى منافس إقليمي تصديري جدي، ولن يتناقض مع الغاز الروسي أو حتى من آسيا الوسطى الرخيص ومضمون التدفق.

التصعيد السياسي قد يمثل فرصة لتسوية الأوضاع بين تركيا والاتحاد الأوروبي، لأن التلويح بمعركة لن يعني تباطؤ الاستثمار في شرق المتوسط، بل قد يهدد إمدادات الغاز والنقط التي تعبر المتوسط من قطر والخليج... ولن يكون لأي طرف مصلحة بمعركة وتوتر مستدام باستثناء الأمريكيين، وبحدود عدم تضرر مصالح شركاتهم وحلفائهم في الشرق الأوسط.

الأفاق تشير إلى صعوبة احتدام معركة وفتح احتمال تسوية ملفات عالقة، وتحديداً بين تركيا وقبرص واليونان والأزمة الليبية، والأرجح أن غاز المنطقة سيستهلك في دولها المستهلكة، والتي تحتاج إلى نقلات تنموية كبرى يعتبر الغاز عنصراً هاماً فيها.



## 2019 عام من الجوع...

## الفوضى أزمة وفرصة



بدأ عام 2019 بتشديد العقوبات وانتهى بتشديد العقوبات، عام كامل انتقلت المعركة السورية إلى الموضع الأكثر إيلاً: التصييق الشديد على لقمة الشعب لدفع السوريين إما إلى الهجرة أو إلى الفوضى وتقليص دائرة الأمل عبر التصييق على الموارد الفارغة أساساً.

■ عثمان محمود

الأمريكيون وعموم الغرب وحلفاؤهم في المحيط الإقليمي هم الأبطال الأساسيون في هذا الحصار، ولكن في موقع ليس أقل أهمية على خشبة الخنق الاقتصادي، هنالك قوى المال والنفوذ المحلية التي آدارت سياسة مواجهة العقوبات «بكل كفاءة» من موقع مصالحتها الضيقة المتوحشة.

العقوبات ساعدت هؤلاء كثيراً، حيث نجحوا في تثبيت الاستيراد كمنشأ أساسي، وحصرها الجزء الأكبر من الاستيراد «برجال البنزس الكبار» الذين ينشطون في استيراد الأساسيات بنسبة عالية، النفط والمشتقات والقمح والسكر والأرز والزيوت والمستوردات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، أصبحت تدور في دائرة أضيق من السابق، وبارياح احتكارية أعلى...

بنسب فاقت 40% في كثير من المواد. جهاز الدولة لاعب ثانوي في الدفاع عن مصالح الناس الاقتصادية ولاعب أساسي في دعم الأغنياء، حيث تقلص دعم المحروقات والإنتاج الاقتصادي والإنفاق التنموي، بينما استمر دعم الأغنياء وتحديداً عبر تمويل

مستوردات القلة المحكرة بالقطع الأجنبي القليل المتبقي لدى المصرف المركزي أو الذي يصل إليه من حوالات السوريين؛ حيث قدرنا أيضاً دعم المركزي لمستوردات هؤلاء بمبلغ يقارب 360 مليار ليرة سنوياً. الأرباح السنوية بعشرات المليارات لأشخاص قلة، والخسارة الأكبر لليرة وللإنتاج السوري ولأصحاب الأجور والجهاز الدولة وقدرته على الفعل الاقتصادي الفعال في مواجهة الخنق الاقتصادي. التوقف الإنتاجي سمة عامة مع ما يستتبعه من توسع البطالة والفقر وهجرة أموال وبشر... بينما نشطت في ظروف الاختناق النشاطات السوداء واتسعت مصائدات

الأزمة السورية موضوعة على سكة حل سياسي له قواعد وأسس دولية وإقليمية وازنة، والحلول السياسية تعني أولاً وقبل كل شيء: تهميش مصالح القوى المتشددة المعتمدة على قوة السلاح في كل الأطراف. حلول الوضع الاقتصادي سياسية أيضاً: إزاحة الدولار وبناء علاقات اقتصادية وتجارية بعملة أخرى، دعم الليرة والإنتاج، زيادة الأجور. عناوين اقتصادية-سياسية ستفرضها الضرورة تبعاً، وعلى مراحل ووسط التعقيدات... وكلما اقتربنا من تطبيقها وكما كانت أوزان تجار المال والدم تتراجع، ودون السير بهذه الحلول فإن الفوضى أمامنا بكل احتمالاتها.

تجارة الممنوعات التي أصبحت نشاطاً مستقراً في سورية خلال الحرب. الصورة القائمة السابقة تنبئ بالفوضى، وهو ما يريده الأمريكيون تحديداً: علّ اليأس والغضب وتشدّد أصحاب المال وتجار الحرب يعيد إلى الساحة السورية احتمالات العنف... ولكن للفوضى وجه آخر من الغضب الشعبي يهاهه جميع أعداء السوريين، ويمكن له أن يقلب الطاولة على الجميع ويعيد السوريين من دائرة الإحباط إلى دائرة الفعل ليفرضوا وزنهم ومصالحهم على الأطراف المتشددة اليائسة التي تلعب بعداد عمر البلاد، وتضع نفسها في دائرة تحمّل المسؤولية المباشرة دولياً عن احتمالات العودة للوراء.

## سورية وروسيا وغاز المتوسط...

■ عبد الكريم احمد

عن عمليات المسح مع شركات روسية خاصة إحداها شركة كابتال.

وتنبغي الإشارة إلى أن الكثير من المواد الإعلامية تربط هذه الأخبار عن عقود الاستكشاف في المياه الإقليمية بالمصالح الروسية في غاز شرق المتوسط، ولكن التدقيق في المعطيات والأرقام تشير إلى أن الاهتمام الروسي الرسمي عند مستويات متدنية، فعلياً كامل غاز شرق المتوسط لا يعتدّ خمس الاحتياطي الروسي، ولن يهدد الإمدادات الروسية إلى أوروبا لتكون روسيا مضطرة إلى حجز حصة فيه، هذا عدا عن أن الغاز السوري ليس مؤكداً، ولن يكون بحجم يذكّر بالنسبة للاحتياطيات الروسية.

ولكن الكميات السورية قد تكون هامة لشركات خاصة روسية ولقوى اقتصادية محلية تسعى إلى ضمان مستقبل موثوق في قطاع الطاقة السوري.

اقتصر الحديث الرسمي السوري عن هذه العقود على مستوى الوزارة وخارج اللقاءات الرسمية السورية الروسية، ولم تعلن تفاصيل، رغم أن العقود يفترض أن تشمل المدة الزمنية، ومستوى التكاليف الاستثمارية للمسح والاستكشاف والاستخراج، وحصة الشركات في مرحلة استرداد التكاليف التي تكون عالية عادة، ولكنها وسيطاً تقارب 40-55%، ومن ثم حصتها التي يفترض أن تنخفض بعد استرداد

رغم هذا فإن البلوكات الثلاثة المحددة في المياه الإقليمية السورية قد تشكل احتياطياً جيداً بالقياس إلى الطلب المحلي السوري، ورافداً لاحتياجات الطاقة الكبيرة في مرحلة إعادة الإعمار القادمة، وفق تقديرات سابقة للمعهد الأمريكي للمسح الجيولوجي USGS (US Geological Survey) «».

حتى اليوم لا يوجد أي تقدير فعلي موثوق ومعين لحجم الاحتياطي السوري في البحر، ولكن كل التقديرات تشير إلى أن الغاز أو النفط السوري المتوقع في المتوسط قد لا يكون بفائض تصديري، وتحديداً مع ارتفاع احتياجات سورية للطاقة في المرحلة القادمة، فسورية بمستوى نمو أقل من 5% قبل الأزمة كانت تحتاج إلى استيراد جزء من حاجاتها للغاز عبر مصر، وستزداد هذه الحاجة مع العودة للنمو المرتفع المتوقع في إعادة الإعمار.

عمليات المسح والتنقيب الجدية قد تبدأ مع الحديث عن عقود مع شركات روسية في بلوكين من ثلاثة. الملفت أن هذه العقود لم يتم توقيعها في إطار اللقاء الرسمي للجنة المشتركة السورية الروسية التي التقت في موسكو مؤخراً، بل تم الإعلان عن الاتفاق من وزارة النفط وفي تصريحات للوزير تحدثت

إذا ما كان حوض شرق المتوسط... متوسط الحجم من حيث الاحتياطيات المتوقعة: 10 تريليون متر مكعب... فإن حصة سورية قد تكون الأقل إذ إنها تقع عملياً في طرف مثلث تركيز الاحتياطيات الذي مركزه في المياه الإقليمية المحتلة للشواطئ الفلسطينية وقاعدته في مصر، وكلما اتجهنا شمالاً وشرقاً في حوض المتوسط فإن الاحتمالات تصبح أقل.



الأسمدة أو استثمار المرفأ، تنبئ عن نسب استثنائية للشركات المتعاقدة ونسبة منخفضة لا تتعدى 30% للمال العام، وتشير أيضاً إلى وجود شركات وسيطة سورية لديها أيضاً حصص من نسبة الشركات الروسية الخاصة المتعاقدة.

فإذا ما كان هذا الحال في القطاعات الأقل ريعية من النفط والغاز، والتي تكون النسب عادة فيها أقل، فكيف يكون الحال في قطاع النفط والغاز؟ ولماذا لا يتم الإعلان عن تفاصيل العقود من حيث المدد والتكاليف وحصة المال العام وجميع الأطراف المشاركة؟

التكاليف، كما في العقود المصرية مع الشركات الأجنبية على سبيل المثال لا الحصر. لم يتم الإعلان عن هذه الشروط والمعلومات التي تمس استثمار الموارد والثروات المحلية، سواء في العقود البحرية أو حتى في عقود النفط البرية التي تم أيضاً التوقيع والمصادقة عليها مؤخراً في منطقتي البلوك رقم 7 والبلوك رقم 19 مع الشركات الروسية الخاصة: شركة ميكوروي، وفي منطقة البلوك رقم 23 مع شركة فيلادا.

إن تجربة العقود السابقة في المجالات الأخرى غير النفطية سواء في الفوسفات أو

# الفجور كافر كمان

## فيسبوكيات

سنخصص فيسبوكيات العدد الأخير لهذا العام للبوستات التهكمية العامة، التي راجت خلال عام 2019، وتم تداولها كثيراً على الصفحات الخاصة مرفقة غالباً بصور توضيحية، برغم جرعات الألم والقساوة في بعضها.

بوستات تهكمية عن الأزمات:

● «للمغتربين السوريين خارج سورية.. فيكن ترجعوا لأنو ما في شي بالبلد.. ما في كهربا.. ما في مي.. ما في مازوت.. ما في بنزين.. ما في غاز.. والله ما في شي أرجعوا!!!»

● «لا صحة لزيادة التقنين فوق 22 ساعة.. وكل ما يشاع هدفه النيل من الساعتين المتبقيتين».

● «أخي المواطن.. درجة واحدة وتصبح في المقدمة.. أزمة كهربا وأزمة غاز وأزمة مازوت وأزمة غلا.. باقي عليك أزمة قلبية وتكون ختمت الأزمات!».

وعن الواقع المعيشي المتردي كان هناك الكثير من البوستات الرائجة، منها:

● «عدد سكان سورية 18 مديون نسمة».

● «في حواليكم شي دكتور «شفت ديون ونفخ راتب» يكون شاطر؟!».

● «لو سورية من دول الخليج كنت شفت عنا ال مديون وال مهموم وال منتوف وال عايف التنكة!».

● «اليوم كنت عند الدكتور وبعد ما فحصني قلي صحتك مثل الليرة.. شو بيقتصد؟!»

● «نام بكبير وفيق بكبير وشوف الأسعار كيف بتطير».

وعن اقتراب نهاية عام 2019، واستقبالاً لعام 2020، أيضاً كان هناك الكثير من البوستات التهكمية، ومنها:

● «كان شعار 2018 عيشها غير.. وشعار 2019 عيشها صح.. أما شعار 2020 إذا أتت زلثة ضلك عيش؟!».

● «هاي السنة تعلمنا فيها دروس كتير.. ياريت السنة الجاية تكون كلها رياضة وفن».

● «شعار سنة 2020.. كلنا على الحديدية في السنة الجديدة».

● «هالسنة اللي بقلك تنعاد عليك.. بالكف دغري».

● «مسؤول حكومي يصرح: في سنة 2020 لن نترك فقيراً!!! معقول يقتلوننا؟!»

كما أخذت بعض البوستات شكل النكتة ونموذجها التهكمي أيضاً، ومنها:

● «سائح أجنبي زار بلادنا.. طلب من سائق الكسي أن يذهب به إلى أكثر مكان يحبه الشعب.. فقام بإعادته إلى المطار».

● «ع قد ما صرنا نشتهي نسمع خبر حلو.. اليوم ابن الجيران صف أول جاب 10 بالاملاء.. دعو عيوني من الفرحة».

● «عندي سؤال بس مستحي منكم شوي.. حدا عنده مصري مستعملة ما بدو ياهن؟!»

ونختم مع نكتة فيسبوكية نقول:

● معقول يوم القيامة يتحاسبوا أهل سورية مع أهل دبي وباريس وسويسرا؟!.. نحن السوريين لازم يعملولنا خط عسكري لحالنا فوراً ع الجنة!».

عسى العام القادم يكون أقل قسوة على السوريين..



خلال السنة الماضية واللي قبلها كان الحكي عن الأزمات ع كل لسان.. من الكهرباء للمي للغاز للخبز للمواصلات للتشرد والنزوح وأنوما مشين.. وعن الأسعار أكثر وأكثرين.. وخاصة ع الدولار والحجج تبعو.. يعني قصة المعيشة والخدمات كانت محور حديث الناس.. وح تبقى هيك طالما ما في شي تغير لها..

### نوار الحمشقي

بس خلال السنة اللي عم نودعها كان أكثر شي لافت غير جنون الأسعار واللامبالاة الحكومية اللي تعودت عليها الناس هو مظاهر الفشخرة والبروزة والصرف الزايد من شريحة كبار الأغنياء والفاستين وتجار الحرب والأزمة الجداد.. اللي ضحكت الحرب بوشهم وصاروا وتصوروا ع كتاف البلد والعباد..

لك في شي بهاد الموضوع كتيبيير شاذ لدرجة القرف من ممارسات هي الشريحة.. بالوقت اللي صار الفقر أكثر والجوع أكثر.. وصرنا مضرب مثل ع كل لسان.. ولسا في كثير عالم مو ملاقية مكان تسكن وتتسفر فيه.. ومو قدرانة تجيب لولدها لا ملابس لا حتى وجبة مشبعة.. لك وفي مين صار عم يعيش ع الأكل اللي بحاويات القمامة كمان..

يعني في وقاحة ما بعدها وقاحة بالصرف الترفي ع الأكل والشرب واللبس والسيارات والهدايا والسهر والسفر... ع عيون الناس المشحرة.. علماً أنو الكل بيعرف أنو هدول ما عم يصرفوا ويتبهنكو إلا من

والأنكى، الطلب من المتصفحين المشاركة واللايكات مشان الترويج أكثر.. يعني اللي ما شاف بعينو صار عم يشوف عن طريق النت.. وفوقها بيشفوا التعليقات المستهترة.. وإذا حدا ضاف شي تعليق مو مناسب يا ويلو ويا ظلام ليلو.. خود ع مزادة ووطنية زائفة.. يعني يبطل المغلوب ع امره ومنهوب مدان بوطنيتو وانتماؤو كمان.. يعني مو بس نهب وسرقة وبخ وترف.. وفوقها بلطجة..

أحياناً بيخطر بالبال أنو لازم شي جهة تعمل إحصائية للمصري اللي عم تتعزق كل يوم يمين وشمال ع إيدين هي الشريحة.. مشان يتحاسبوا ع كل ليرة نهبوا من جيوب العباد.. وع كل ترف عاشوه ع حسابنا.. وع كل فجر ما رسوه بحقتا.. بس مين وأيمت يا حسرة..

رغم ع فكرة القصة مو صعبة أبداً.. أصلاً في كثير شغللات موثقة بالصوت والصورة كمان.. والمحاسبة ح تجي ح تجي..

بس الله يجبرنا تبدا الناس تاخذ حقها بايديها من هدول.. لأن مو بس الجوع كافر.. كمان الفجور كافر..

ومعقول بهي الظروف في مين عم يشتري سيارات جديدة بعشرات الملايين إذا ما قلنا بالميات.. ويتبهور فيها ويتركها لولدواو يشفطو فيها.. يعني حق سيارة ممكن يستر ويؤوي كذا عيلة ويحميها من برد الشتي وحر الصيف..

ومعقول في مين بيدفع سعر طقم ميات الألوف.. يعني ممكن تداوي كذا مريض مو ملاقي حق الدوا.. ومعقول في مين بيشتري الحذاء بعشرات الألوف.. وفي منها بالميات كمان لا تزعلوا مستورد وتوصاية ع الطلب.. لك أكثر من راتب موظف منتوف..

غير كل أشكال الفوقية والتعالي والعجرفة.. لك ع شو وغالبية هدول لصوص وحرامية وما بيعرفوا لا تعب ولا عرق..

أما الأسوأ من هيك فكان من المحلات والمولات والمطاعم والكازينوهات والملاهي اللي صارت مخصصة لهي النخبة مع دعاياتها وصورها اللي عبت الشوارع وشبكة النت كمان.. لأن كل مطعم أو مول أو محل صار يعمل دعاية لحالوا عن طريق صفحات الفيس كمان..

اللي نهبوه من الناس خلال السنين الماضية.. واللي لسا عم ينهبوه منهم لهلاً.. وع عيون الكل طبعاً..

لك الجوعان والعريان والمنتوف اللي عم يشوف هدول الناس اللي عايشين العمر عمريين وع كل ضرر لون ع حسابو.. القصة بالنسبة إلو ما وقفت عند اللوم ع ممارساتهم وبس.. لك صارت هي المشاهد عم تسببلو أذى وضرر نفسي كبير كمان.. وخاصة أنو بيعرف البير وغطاه ومين عم يجيبوا المصري اللي عم بيعزقوها يمين وشمال، لأنهم مو تعبانين فيها أصلاً.. وما حدا بيعرف لوين ممكن توصل المواصل بين الطرفين طالما الاحتكاك بيناتهم موجود، لأن هي الشريحة ما عاد استحتت.. يعني الله يرحم مقولة «إذا ابتليتكم بالمعاصي فاستتروا».. لك هدول صاروا وقحين

مو بس بصرفياتهم وبذخهم وكمان بتصرفاتهم وسلوكهم الوقح بالتعامل مع الناس.. طبعاً غير وقاحتهم بالنهب والسرقة اللي صارت علنية.. لك معقول في مين يدفع ع وجبة فطور لشخص واحد 30 ألف ليرة يا عالم.. لك هاد المبلغ راتب نص شهر المفروض يعيش فيه الفقير بهالبلد..

# أسباب تجعلنا نقدّر المرحلة التاريخية التي نحن فيها عالياً!



المعتمد على الحواس مباشرة «كتيار مثالي في المعرفة». عزز ذلك أن الذكاء الصناعي غير مجبر على إعلان نظرة فلسفية صريحة عن العالم كما علم النفس (فيغوتسكي) ما أعطى الخلفية الفلسفية المثالية قدرتها على التخفي في هكذا ميدان.

ولأن الجانب التطبيقي في أي علم هو الدافع للجانب المادي فيه «كما يشدد فيغوتسكي» فإن الذكاء الاصطناعي وضع أزمة علم النفس أمام لحظة تاريخية حاسمة لا يمكن تجاهلها. أمام لحظة قطع.

## المعنى الفلسفي للأزمة وحلها

عبر الذكاء الاصطناعي كتعبير تطبيقي لعلم النفس خاصة، ولنظرية المعرفة الفلسفية عامة، كنظرة محددة عن العالم، يتطهر السؤال الفلسفي الذي طُرح على البشرية طوال تاريخها: كيف تنتج المعرفة والوعي؟

وإذا قلنا إن توظيف النظرة المادية التاريخية لعلم النفس الماركسي «السوفييتي تحديداً» في مجال الذكاء الاصطناعي، فإن حل الأزمة المنهجية ممكن، والإجابة عن السؤال الفلسفي الأساس للبشرية سيتم برهانها عملياً.

إن تطور التكنولوجيا والإنتاج الموسع والمتسارع وتحديداً في مجال الذكاء الاصطناعي يفرض لحظة القطع المعرفية، ما يعني قطعاً فلسفياً تاريخياً وتجاوزاً للصراع الفلسفي مادية مثالية من بوابة العلم تحديداً. وهذا الحل من مستوى علم النفس عبر الذكاء الصناعي يعني تملكنا لقوانين ذاتنا علمياً، أي تملكنا لحريتنا عبر وعينا لضرورة قوانين ذاتنا ووعينا (حسب فيغوتسكي).

نعم، نحن محظوظون أننا نشهد هذه المرحلة التاريخية النوعية من تاريخ البشرية والإنسانية. ونكون محظوظين فقط إذا طورنا هذا الممكن إلى واقع عبر حوض الصراع، والانتصار فيه للإنسانية، إنسانيتنا.

وكما يقول فيغوتسكي: إن الضغط الذي يولده تراكم الحقائق وضرورات المهام التطبيقية للعلوم يفرض علينا أن نختار طريقاً محدداً، فأني تقدم غير ممكن اليوم دون تجاوز الثنائية التي تشكل أرضية الأزمة في التيارات العلمية السائدة كلها.

## بين علم النفس والذكاء الاصطناعي!

يعتبر فيغوتسكي أن علم النفس يعيش أزمة منهجية تاريخية، ناتجة عن الثنائية مادية- مثالية التي تحكم التيارات العلمية السائدة. ويقول إن قيام علم نفس عام يدرس الإنسان وسلوكه وآليات انعكاس الواقع في الوعي غير ممكن في «المجتمع القديم» (أي الرأسمالي، أخذاً بعين الاعتبار أن فيغوتسكي كان يشهد ولادة المجتمع الجديد الاشتراكي وقتها) لأن «إتقان وفهم النفس الإنسانية لا يمكن أن يتم دون إتقان آليات المجتمع نفسه». وهذا الإتقان لقوانين المجتمع يعني الإقرار بقوانين المادية التاريخية والصراع الطبقي وضرورة الانتقال إلى الاشتراكية، وهذا ما لن يتبناه العلم السائد.

ولكن تطور الذكاء الصناعي عمق التناقض الذي يعيشه علم النفس، وفرض تجريبياً ضرورة تجاوز الأزمة. فإن استناد الذكاء الصناعي على مواضيع ومنهجيات علم النفس نقل إليه الأزمة التي يعيشها علم النفس ضمن شروط ميدان الذكاء الصناعي. فهذا الميدان تطبيقي بامتياز، وخصوصاً تسارعه المحكوم باليات الإنتاج الرأسمالية المتوسعة وتطور التكنولوجيا، ما عمق من الأزمة نتيجة تناقض المادية- المثالية، فالإتقان المثالي يكبح تطوره، وهو اليوم يعاني من عدم قدرته على إنتاج قدرات التجريد والتعميم وإنتاج المعاني التي هي أساس الفكر عامة، بسبب استناده إلى اتجاه الفكر التجريبي الحسي

ولكن تسارع تطور الرأسمالية على كل المستويات خلال العقود الماضية رفع من حدة التناقضات، وبالتالي وسع قاعدة لحظة القطع التاريخية تلك. فليس كوننا نعيش على مفترق طرق إلا تكثيف لضرورة لحظة القطع.

## الاستناد إلى التناقض على مستوى العلوم والتكنولوجيا

يعتبر إنجلز أن العلم لا يمكن أن يكون إلا مادياً، وبأن الفكر عامة والعلوم خاصة يتحرك بين قطبين، المثالية والمادية. هذه الثنائية مادية- مثالية حاضرة في الفكر العلمي وتياراته السائدة بشكل مشترك دون انفصال مطلق بين الوجهتين، وهذه الثنائية نابعة من تناقضات المجتمع الطبقي نفسه التي تكبح عدم القطع مع المثالية. وإذا كانت العلوم التطبيقية المباشرة تتحكم أكثر بالمادية كونها لا تتعامل مع مواد اجتماعية خالصة بطبيعتها، دون أن ننفي حضور المثالية فيها بشكل غير مباشر. فإن ثقل المثالية في العلوم الإنسانية أكبر كونها مجبرة على أن تعلن صراحة عن رؤية إلى العالم، هذه الرؤية التي لا يمكن لها اليوم أن تكون مادية تاريخية بسبب من رجعية الرأسمالية نفسها. وخصوصاً أن هذا الاتجاه المثالي تعزز خلال العقود الماضية على وقع تعاظم أزمة الرأسمالية وتناقضاتها، وهو ما رفع من مستوى التذرية والتشظي والعدمية واللاأدرية والتجريبية في هذه العلوم. وهذا ما يشكل أزمة العلوم في المرحلة الراهنة. ولكن الأزمة في العلوم تعاظمت حدتها أيضاً بسبب تلاقي اتجاهين متعارضين، الأول: هو تطور الرأسمالية نفسها وشروطه الإنتاجية والمادية التكنولوجية، وما تفرضه من وقائع تجريبية وحقائق لا يمكن تخطيها. أما الثاني: هو الأزمة الناتجة عن الثنائية التي تحكم الفكر العلمي، ونتائج الأزمة على مستوى المنهج والرؤية عن العالم.

من الغريب، لا بل من الصادم، أن يقول أحد ما اليوم: «نحن محظوظون كوننا نعيش في هذه المرحلة التاريخية». فكيف نكون كذلك في ظل كل المعاناة والدمار والقلق على الحاضر والمستقبل وفي ظل الموت والانهيار الاقتصادي والسياسي والحروب والبؤس الروحي وتدهور نظام الحياة على الأرض بحيث نعيش تهديداً لوجود الحياة نفسها؟ وما هو مبرر هذا القول سياسياً والأهم، ما هو مبرر التاريخي في سياق تاريخ البشرية كله؟ وهل الصراع على المستوى العلمي بمضمونه الفلسفي يعطينا دلالات بهذا الاتجاه؟ وما المعاني التي يمدنا بها هذا القول على المستوى الذاتي- الجماعي، منتجة الانتماء للإنسانية ولأمميتنا وارتباطنا العميق باللحظة التاريخية ضد العدمية وضحالة القيم التي سادت طوال عقود سابقة، هذه القيم التي انكشف بؤسها ووهمها ورجعيتها وعدوانيتها الضمنية؟ ونقول: إن هذا القول «الصادم» يستند إلى نقيضه بالتحديد، أي عمق الأزمة بحد ذاتها.

## ■ محمد المعوش

### الاستناد إلى عمق الأزمة وإلى موازين القوى

من جهة هو نابع من احتمالات تجاوز الأزمة، انطلاقاً من الصراع ضد النظام الرأسمالي، ومن حجم القوى التي تخوض هذا الصراع عبر التوازن الذي وصلت إليه موازين القوى عالمياً بعد تراكم عمره قرن من الزمن للقوة المعادية للإمبريالية وللوروث السياسي والاقتصادي والعسكري الداعم لميزان القوى هذا. أي إن القول نابع بالتحديد من المعنى التاريخي لتخطي النظام الرأسمالي نفسه في صيغة أشمل من تلك التي بدأت في مطلع القرن الماضي. هذا المعنى التاريخي لتخطي الرأسمالية يعيد المقولات كلها حول بداية التاريخ البشري، أي إننا سنتخطى مرحلة ما قبل التاريخ حسب تعبير إنجلز، من مملكة الضرورة إلى مملكة الحرية. هذا الانتقال كان يتم تراكمياً وشيئاً فشيئاً، مؤسساً للحظة القطع التاريخية التي تحكم التوتر التاريخي خلال القرن الماضي كله.

# الشارع العراقي بات يفرض ما يريد



إيراني، بينما استنكرت إيران هذا التصريحات وندت بها، مؤكدة بذلك عدم تبنيها لأي من الهجمات تلك. لكن بصرف النظر عن خلف هذه الهجمات، إلا أنها وبمواعيدها وتكرارها، تحمل إشارتين، الأولى: رد عسكري بوجه كل خطوة سياسية تُقضي إلى صنع «الفوضى» لصالح واشنطن عبر تعزيز فراغ السلطة. والثانية: الإمكانية المتزايدة بضرب الوجود الأمريكي في المنطقة عسكرياً وبشكل مباشر، مما يرفع من مستوى التهديد على الوجود الأمريكي ويُعجل من مغادرته. وبين هذا وذلك، قالت موسكو، عبر المتحدثة باسم خارجيتها، ماريا زاخاروفا «نأمل ألا يجد الشعب العراقي نفسه من جديد.. رهينة للأعيب ومطامح سياسية خارجية، وألا يتحول العراق إلى مسرح لتصفية حسابات بين أطراف فاعلة خارجية».

## الحراك العراقي يضي بانحصاراته

تبرز هذه الأحداث الأخيرة تغيير الميزان لصالح قوة الحركة الشعبية الجارية، على حساب ضعف النظام السياسي، فالشارع اليوم يملك حقاً بقبول أو برفض الإجراءات التي تتخذ، ليس بدءاً من قانون الانتخابات ولا انتهاء بالمرشحين السابقين. وبالإضافة إلى هذا، فقد أعلن مجلس القضاء الأعلى عن إطلاق سراح 2700 معتقل من المتظاهرين السلميين، بالوقت الذي يزايد فيه مستوى التنظيم داخل الحراك وتوزيع المهام بين: نقل المصابين، مُسعفين أوليين، تنظيف، تحضير طعام، توثيق إعلامي، وفرق استطلاع لكشف أي هجوم قمعي.. إلخ، فضلاً عن تزايد «نشاط» ممثلين عن الحراك بمختلف مناطق، والذي بتطور الحراك حسب الظروف الحالية ومع الأضية القانونية الجديدة للانتخابات، قد تدفع ببروز ممثلين سياسيين عنه خارج منظومة التخصص القائمة في البلاد، لتكون حاملاً لمطالبهم في الحكومة المؤقتة، وجعل مهامها «انتقالية» بين نظامين مختلفين. عجز النظام السياسي الحالي عن إيجاد مخرج يعطي الشارع العراقي الأفضلية في تقديم المبادرات والدفع باتجاه تنفيذها، وهو ما يسمح بنقل مفاتيح الحل إلى الشعب المنتفض.

عبر تظاهراته رفضه له. ثم النائب فائق الشيخ العلي، والذي قدم مقترح تسميته بـ «مرشح تسوية» بين البرلمان والمتظاهرين، لكنه لاقي رفضاً صارماً من الشارع أيضاً. وأخيراً، عن كتلة «البناء»، قضي السهيل، مما ألهب التظاهرات العراقية أكثر، وصولاً إلى إعلان مطالب جديدة باستقالة رئيس الجمهورية صالح برهم، ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي، مما شكل ضغطاً أعلى على النظام السياسي، دفع كتلة «البناء» داخل البرلمان لحمل «الشماعة»، ورفعها كتاباً إلى رئاسة الجمهورية يوضح أنها الكتلة الأكبر، وبناء عليه ترشح أسعد العيداني لرئاسة الحكومة المؤقتة، بانتظار موافقة رئاسة الجمهورية بتكليفه وبدء أعماله. في نفس اليوم، وقبيل التكليف، صنع المتظاهرون يافطات تحمل صورة العيداني واضعين عليه إشارة حمراء معنيين رفضهم المطلق وتمسكهم بمطالبهم حول صفات المرشح الجديد. الأمر الذي دفع رئيس الجمهورية في اليوم التالي، عبر بيان له، إلى إعلان رفضه مرشح «البناء» استناداً إلى مطالب المحتجين، وإبداء استعداده للاستقالة، ثم غادر إلى السليمانية في «أقليم كردستان»، مما خلق «بلبله» داخل البرلمان وبين مختلف القوى السياسية في البلاد، منها من أيده بموقفه كتخالف «سائرون» الذي يسعى إلى صعود الحراك على طول الخط، وآخرون اتهموا برهم صالح بتخليه عن مهامه ومخالفته الدستور كتخالف «البناء»، ليعود صالح بعد يومين إلى بغداد لإكمال مهامه بتكليف رئيس جديد للحكومة.

## مواقف دولية

بين إعلان رئيس الجمهورية رفضه مرشح «البناء» ومغادرته إلى السليمانية، وفي فترة «البلبله» السياسية تلك قبيل عودته، تعرضت قاعدة «ك-1» العسكرية في كركوك، إلى قصف بعدد من الصواريخ أدت إلى إصابة عدد من الجنود الأمريكيين المتواجدين بها، ومقتل واحد منهم وابعتراف من البنتاغون نفسه. وقد أتهم وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، في وقت سابق أن الهجمات الأخيرة على القواعد العسكرية التي تحتوي مجندين أمريكيين تجري بقيادة وتخطيط

يعاني البرلمان العراقي ورئاسة الجمهورية استعصاءً حول المرشح المقبل للحكومة المؤقتة، وحول قانون الانتخابات الجديد، وبين هذا وذلك أصيب عدد من الجنود الأمريكيين جراء قصف استهدفهم، وقتل واحد منهم، ويظهر الشارع العراقي المنتفض كرقم صعب في المعادلة السياسية ولم يعد ممكناً تجاوزه، فما سبب كل ذلك، وما مدى دور وتأثير الحراك الشعبي عليه؟

## ■ يزن بوظو

لهم ترشحهم بشكل مسبق، استناداً إلى أوزانهم في المحافظات المحسوبة عليهم، بينما يقلل هكذا تعديل من نسب وحصص بقية الكتل ومنها «البناء» و«الوطنية»، مما دفع البرلمان العراقي إلى تأجيل جلسات تصويته مرتين بسبب المشاحنات والانسحابات. جراء هذه المماطلات قام المتظاهرون بزيادة حدة الضغط وصولاً إلى إعلان بعضهم إضراباً عن الطعام حتى تحقيق مطالبهم بتغيير القانون، وإيجاد مرشح لرئاسة الحكومة المؤقتة. وصولاً إلى 24 من الشهر الجاري، حين بنى البرلمان قانون الانتخابات الجديد والذي: يتيح الترشح الفردي، الأمر الذي يعطي الإمكانية لبروز شخصيات جديدة من خارج المنظومة السياسية القائمة، ولكن شمل التعديل الجديد أيضاً أن يُقسّم العراق إلى دوائر عدة، الأمر الذي سوف يعطي أوزاناً وهمية لعدد من الكتل والأحزاب، مما سوف يضر من مصالح المستقلين أو الممثلين عن الحراك الشعبي.

## المرشحون يتساقطون تباعاً

فيما يخص رئاسة الحكومة المؤقتة، لقد جرى ترامي المسؤولية بين رئاسة الجمهورية ومجلس النواب، ففي حين طالب البرلمان أن يقدم رئيس الجمهورية، صالح برهم، مرشحاً لهذا الأمر، قام الأخير بقذف هذه المهمة على عاتق البرلمان، مؤكداً أن للكتلة النيابية الأكبر الحق بتقديم مرشحها، وبين هذا وذلك، جرى تجاوز دستوري للمهلة المقرر بها إنجاز هذا الأمر، وتأجيله، وأقدم عدد من النواب بإبداء استعدادهم للترشح، بدءاً من: محمد السوداني، والذي شغل سابقاً عدداً من المناصب الحكومية، ليعلن الحراك

منذ أن قدم رئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، استقالته في أواخر الشهر المنصرم، بات موضوع المرشح المقبل للحكومة المؤقتة من أبرز العناوين الجارية في الشأن العراقي، حيث جرى ترشح عدد من الأسماء، وانسحاب بعض منها ورفض الآخر، تميزت جميعها بأنها صادرة من داخل البرلمان العراقي بكتله وأحزابه، في الوقت الذي يؤكد فيه المحتجون بأن قبولهم لأي مرشح يشترط كونه: 1- مستقلاً تماماً عن أي كتلة أو حزب سياسي. 2- ألا يكون قد شغل منصباً سابقاً في الحكومة منذ 2003. 3- ألا يحمل جنسيتين. 4- عدم ترشحه للانتخابات المقبلة «ما بعد الحكومة المؤقتة».

## قانون الانتخابات الجديد

يتعارض قانون الانتخابات المعمول به في البلاد مع المطلب الأول للمحتجين، حيث يُعطي الأفضلية والنسبة الأكبر للترشح لصالح الكتل البرلمانية والأحزاب ويحد من ترشح الأفراد المستقلين، أو أية قوة من خارج المنظومة. وقد دفع هذا الملف عدداً من الكتل السياسية- منها «سائرون» والناصر والحكمة- إلى الحديث حول بند آخر يتعلق بالدائرة الانتخابية، حيث أعلنت «سائرون» اقتراحها بأن يحدد القانون الجديد دوائر انتخابية متعددة للمحافظات، عوضاً عن الدائرة الواحدة المعمول بها. ليصبح أمر تعدد الدوائر أو دائرة واحدة مادة للتجادب داخل البرلمان بين موافقين ومعارضين له، كل حسب مصالحه، فبالنسبة لـ «سائرون» والتيار الصدري فيه، فإن تعدد الدوائر يضمن

## السودان

## حل واحد لا يقبل المواربة



يجب أن يحسمه الشعب السوداني وألا يجري نقاشه بين طرفين فقط. وكانت هذه الحركة قد وقعت في شهر كانون الأول اتفاقاً مع الحكومة السودانية يقضي بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرته.

الوضع الحالي في السودان لا يعني أن الأمور قد حسمت، فمفاوضات السلام تواجه عقبات، وهذا طبيعي، المهم أنها جارية، ولا يمكننا القول بأن السودان سيشهد مزيداً من التقسيم إلا أن خطراً كهذا لا يمكن تجاهله. ما جرى في السودان يمكن أن يغير جزءاً من موازين القوى في المنطقة، وهو ما يفسر الاهتمام الدولي الكبير فيما يجري، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة استخدامها لإوراق ضغط، مثل رفع العقوبات عن السودان ورفعها عن قائمة الإرهاب، ويجري الحديث عن شروط يجب أن تتعهد بها الحكومة، وهي عملية ابتزاز متوقعة تنتج عنها تسهيلات إقراض لتنتج عنها شروط جديدة. وإن اعتبار الحكومة المؤقتة أن مشاكلها ستحل إذا ما رفعت من قائمة الإرهاب هو تصور منقوص، فإذا ما استمعنا إلى الشارع الذي أظهر درجة نضج متقدمة، سندرك أن المطلوب لم يكن أبداً خطوة إلى الوراء، ولم يكن أيضاً المراوحة في المكان، بل ما يريده الشارع هو إطلاق مشروع تغيير حقيقي، وهو ما يفرض على الحكومة المؤقتة حلاً واحداً، وهو منع استثمار المشاكل من الخارج وإيجاد سلام يضمن وحدة السودان، وتأمين توزيع عادل لثروة السودان التي نهبت منذ عقود.

شمال» التي يقودها عبد العزيز الحلو، والجبهة الثورية السودانية بقيادة مالك عقار، الذي انشق عن «الحركة الشعبية-شمال» بعد خلافات في الكثير من القضايا. المشكلة في المفاوضات، أن الوصول إلى اتفاق لا يصب تلقائياً في مصلحة الشعب السوداني، فقد ينتج عن هذا الاتفاق تعقيدات أكبر، وشهدت المفاوضات بين الحكومة السودانية المؤقتة و«الحركة الشعبية جناح الحلو» خلافاً واضحاً انتهى بتعليقها لمدة أسبوعين، وكان الخلاف المعنوي الذي منع الطرفين من التوصل إلى اتفاق هو «علمانية الدولة»، فيصر الحلو «الذي تتواجد قواته في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان» على أن تكون هوية الدولة «جمعية» ولا تحصرها بطائفة أو قومية، وهذا ما ترفضه الحكومة المؤقتة. وعلى الرغم من شرعية طرح الحلو هذا، إلا أنه يضع شروطاً تدفع الطرف الآخر إلى رفض التفاوض، ولا يكتفي بموضوع «علمانية الدولة»، بل ويطلب بوجود جيشين مستقلين في السودان مثلاً، وقد يرد جذر هذا التعنت إلى إصرار عبد العزيز الحلو على حق تقرير المصير لمنطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق، وهو ما قد يؤدي إلى تقسيم السودان أكثر بدل تويده. أما موقف فريق مالك عقار رئيس الجبهة الثورية السودانية الذي يعتبر أن طرح موضوع تقرير المصير لن يحل المشكلة، ويعتبر عقار أن «الانفصال لم يحل قضية جنوب السودان، بل عمقها أكثر، فكيف ننظر إلى حق تقرير المصير باعتباره آلية للتعبير عن حل للمشاكل»، ويعتبر مالك عقار أن موضوع علمانية الدولة

المشكلة في المفاوضات أن الوصول إلى اتفاق لا يصب تلقائياً في مصلحة الشعب السوداني فقد ينتج عن هذا الاتفاقات تعقيدات أكبر

إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي ودعم القطاع الخاص، وتثبيت التوجه السابق بزيادة الضرائب التي تضر بالفقراء والقطاع المنتج السوداني. وجرى تثبيت هذا التوجه بتصريحات لوزير المالية السوداني، إبراهيم البدوي، الذي أعلن أن الحكومة ستعمل على الرفع التدريجي لدعم الوقود، وهذا يعد اتجاهها معاكساً لمطالب الحركة الشعبية في السودان، فرفع الدعم عن الوقود حتى ولو تزامن مع دعم 9 آلاف أسرة «عن طريق تقديم معونات مالية مباشرة كما أعلن البدوي» سيزيد من الاحتقان في السودان، وسوف يفاقم المشكلة بدل حلها، وخصوصاً أن الحكومة تبدو تواقفة لتنفيذ الشروط التي تضعها الجهات المانحة للقروض، متجاهلة بذلك تجارب كل الدول الفقيرة التي تعاني شعوبها من هذا النوع من الإقراض المشروط، وهنا يبدو بوضوح أن القوانين التي تهدف إلى ضمان حقوق المرأة تستخدم كغالب دخانية لتضليل الرأي العام والإيهام بإنجاز التغيير المطلوب.

## ما مصير السلام؟

عانى الشعب السوداني من الاقتتال الداخلي لعقود طويلة، وكانت الآمال كبيرة بإيجاد اتفاق يعزز السلام وينهي معاناة الحرب، وشهد ملف المفاوضات تحركات كثيرة في الفترة الماضية، وتجري مفاوضات بين الحكومة السودانية من جهة والحركات المسلحة من جهة أخرى، وتظهر على ساحة هذه المفاوضات أربعة أطراف أساسية وهي، حكومة السودان الجنوبي التي تلعب دور الوسيط في هذه المفاوضات، و«الحركة الشعبية-

يحمل شهر كانون الأول الذكرى السنوية الأولى للحركة الاحتجاجية الشعبية في السودان، والتي خرجت في البداية ضد رفع أسعار الخبز، لتنتهي مرحلتها الأولى بعزل عمر البشير وتشكيل المجلس الانتقالي. وعلى الرغم من أننا لا نستطيع بعد إطلاق حكم نهائي على ما يجري في المرحلة الانتقالية، إلا أنه بات من الضروري التوقف عند بعض المؤشرات في محاولة للخروج بنتائج حول ما يشهده السودان حالياً.

## ■ عتاب منصور

يرى البعض في الحكومة الانتقالية تعبيراً صادقاً عن مطالب الشعب، ويستند هؤلاء إلى تحسن الأوضاع الأمنية والانحسار المؤقت للحركة الشعبية التي كانت تملأ شوارع السودان، وتشير بعض التقارير الإعلامية، مثلاً إلى أن إعلان الحكومة المؤقتة عن تخفيض عدد الجنود السودانيين الذين يقفون في اليمن وبعض الإجراءات لضمان حقوق المرأة بشكل أكبر يعتبر تنفيذاً لمطالب الشعب المنتفض، إلا أن الوقائع لا تثبت هذه الاستنتاجات المتسرعة.

## كيف تقاس الأمور؟

أعلنت الحكومة الجديدة عن ميزانيتها للعام 2020 التي يفترض أن تعبر عن إرادة التغيير لدى المجلس الانتقالي، والتي من المفترض أيضاً أن تطرح الآليات التي سيجري من خلالها القطع مع سياسات النظام السابق، وإطلاق النموذج السوداني الجديد، إلا أن الموازنة هذه لم تحمل أي تغيير حقيقي في طريقة إدارة الاقتصاد، فتعول الميزانية على المساعدات الخارجية من البنك الدولي وصندوق النقد، بالإضافة

الحكومة المؤقتة تبدو تواقفة لتنفيذ الشروط التي تضعها الجهات المانحة للقروض متجاهلة بذلك تجارب كل الدول التي تعاني شعوبها من هذا النوع من الإقراض المشروط

## الصورة عالمياً



• أكدت إحصائيات قامت بها وكالة «أسوشيند برس» وصحيفة «يواس إيه توداي» وجامعة «نورث إيسترن»، أن عدد حوادث القتل الجماعي في الولايات المتحدة خلال سنة 2019 كانت الأعلى منذ 50 سنة.



• قال وزير الإعلام السوداني، فيصل محمد صالح، إن الحكومة الانتقالية في بلاده تعزم تجسيد قرار رفع الدعم عن الوقود في موازنة 2020 حتى انعقاد مؤتمر اقتصادي يجمع عقده بعد ثلاثة أشهر.



• صادق مجلس الوزراء الأوكراني، يوم السبت، على توقيع اتفاق تسوية لسحب طلب وجهته اللجنة الأوكرانية لمكافحة الاحتكار إلى شركة «غازبروم» الروسية بتسديد مبلغ قدره 7,4 مليار دولار.



• أعلن نائب وزير الدفاع الروسي، أن روسيا بدأت إنتاج الصاروخ فطرس الصوتي «فانغارد»، مضيفاً أنه من المقرر إبرام عقد مدته 3 سنوات لتصنيع منظومات «يارس» و«سيرينا-ام» وهكذا بحلول 2022 ستصل نسبة تزويد الصواريخ بالأسلحة الحديثة إلى 92%.



• أصبح الإضراب الذي يخوضه المواطنون الفرنسيون والنفابات ضد «إصلاح» نظام التقاعد في فرنسا، أطول إضراب رئيس للنقل شهدته البلاد منذ ثمانينات القرن الماضي.



• أكد وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك، أن بلاده زادت إمدادات الغاز المسال لأوروبا إلى درجة تتقدم معها على الولايات المتحدة التي سيطرت على سوق أوروبا للغاز المسال من قبل.

## ليبيا.. نقطة التقاء الصراع الدولي



لا تزال منطقة حوض المتوسط تشهد توتراً شديداً بعد توقيع أنقرة لمذكرة تفاهم مع حكومة الوفاق الليبية، قد ترسل تركيا بناءً عليها دعماً عسكرياً «للوفاق»، ويطرف هذا التوتر مع تصعيد عسكري واسع على الأراضي الليبية، فتشن قوات المشير حفتر هجوماً شرساً على العاصمة طرابلس معقل حكومة الوفاق.

## ■ علاء ابو فراج

فما هي آخر المستجدات السياسية؟ وما هي احتمالات تطور الأمور لصدام عسكري واسع يشمل هذه المرة دولاً تصطف إلى جانب الفرقاء الليبيين لتدخل في مواجهة مباشرة فيما بينها؟

## التصعيد السياسي والعسكري

تتسارع الأحداث وتتشابك، فقد بدأ المشير خليفة حفتر بشن هجوم واسع باتجاه طرابلس، وكان المتحدث باسم «الجيش الوطني الليبي» اللواء أحمد المسماري قال في تصريحات له إن المسافة التي تفصلهم عن أحياء العاصمة الرئيسية لا تتجاوز 300 متر، وتشن «حكومة الوفاق» هجوماً مضاداً في محيط مطار طرابلس بعد أن سيطرت قوات حفتر على طريق المطار الذي يعد نقطة إستراتيجية في هذه المعركة. وترافقت هذه الأجواء المشحونة بطلب رسمي من «حكومة الوفاق» إلى أنقرة بتقديم كل أشكال الدعم العسكري الجوي والبحري والبري، وهو ما أكد الجانب التركي استعداده له، إلا أن إرسال هذه القوات وضع في يد البرلمان الذي سيؤخر البت في هذه القضية حتى انعقاد جلسته يوم 2020/1/2.

## التحركات الدبلوماسية

ترافق المعارك الدائرة على الأراضي الليبية تحركات دبلوماسية على مستوى العالم، فهناك حديث عن مؤتمر تستضيفه برلين بهدف تسوية الأزمة الليبية، وتجري لقاءات ثنائية بين موسكو من جهة وبين تركيا ومصر وإيطاليا وفرنسا من جهة أخرى، وزار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تونس لبحث الملف الليبي، بالإضافة إلى زيارة أجراها رئيس مجلس النواب الليبي إلى اليونان. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحركات تخص الملف ذاته، فوفقت مع اليونان عقداً عسكرياً لصيانة وتطوير الأسطول الجوي اليوناني، وبحث الرئيس الأمريكي مع نظيره المصري أفاق التسوية الليبية.

يتمحور النشاط الروسي في الإصرار على إيجاد حل تتفق ضمنه الأطراف الليبية على الحكم، ويجري ضمنه إيقاف لإطلاق النار، وتعتبر التصريحات الروسية أن أي تدخل عسكري من طرف ثالث يمكن أن يعقد الوضع أكثر، وهذا ما يمكن أن يكون الموضوع الأساس للمفاوضات التي يجريها وفدٌ من الخارجية التركية «ويضم الوفد مسؤولين في وزارة الدفاع والاستخبارات» والذي وصل إلى موسكو يوم

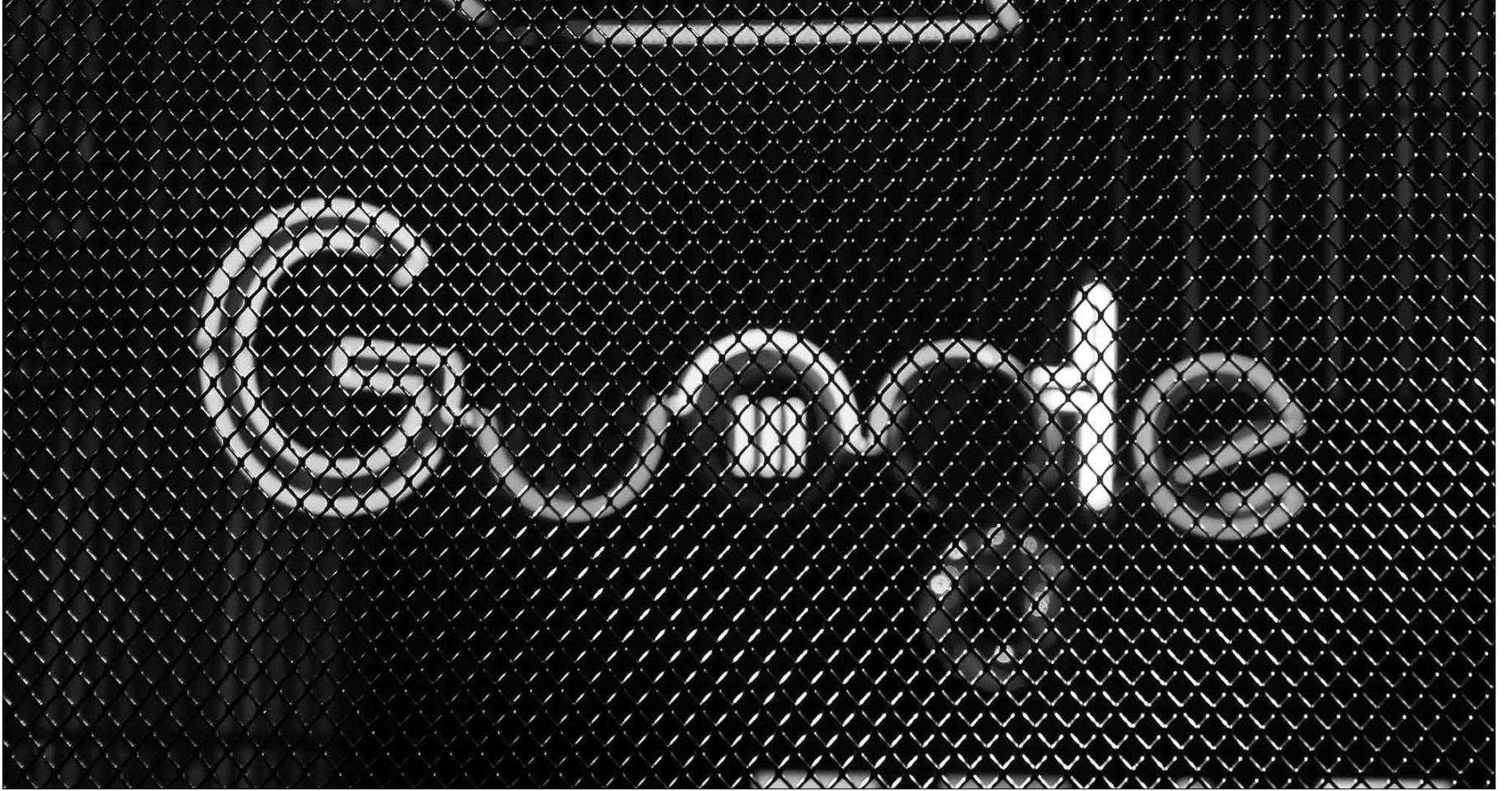
الاثنين 2019/12/23، وجرى تمديد هذه المشاورات لتصل إلى ستة أيام متواصلة. ولا نستطيع إلى الآن التكهن بمخرجات هذه اللقاءات، فتركيا اتهمت روسيا علناً بمساندتها قوات حفتر ولم يجر الإعلان إلى الآن عن مخرج للتصعيد الجاري. وكانت قد أشارت بعض التصريحات إلى أن الهدف من زيارة الرئيس التركي إلى تونس، هي دراسة تعاون البلدين في الملف الليبي، إلا أن الرئاسة التونسية أصدرت بياناً أوضح فيه حيادها في هذا الملف، وأكدت أن «تونس لن تقبل بأن تكون عضواً في أي تحالف أو اصطفاً على الإطلاق، ولن تقبل أبداً بأن يكون أي شبر من ترابها إلا تحت السيادة التونسية وحدها»، نافيةً بذلك تقديمها العون لتركيا في مواجهة حفتر.

## أزماتنا أوسع من حدودنا

لا يمكن بشكل من الأشكال النظر إلى ما يجري في ليبيا اليوم على أنه «أزمة ليبية داخلية»، فحجم الصراع الدائر يتجاوز حدودها بكثير، حتى أنه يتجاوز حدود المتوسط وحقول الغاز التي أعلن عنها حديثاً، فما يجري جزء من الصراع العالمي الدائر، فالغاز المكتشف في المتوسط يمكن أن يشكل ورقة لمناورة

تكتيكية مفيدة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي تسعى إلى أن تحصل أوروبا على هذا الغاز كجزء من احتياجاتها، ليشكل مساحة للتنفس والمناورة في مواجهة روسيا التي تعد مع إيران مورد الغاز الأساس إلى أوروبا، لذلك يجري دفع الكيان الصهيوني وقبرص ومصر واليونان لإنجاز هذه المهمة، أما بالنسبة لتركيا فتري أن حرمانها من الحركة في المتوسط لا يتناسب مع إمكاناتها، ويشكل عائقاً في وجه رغبتها في لعب دور أكبر إقليمياً ودولياً، فهي من جهة تستورد احتياجاتها من الغاز الذي تبين أنه قريب جداً جغرافياً، وكانت تركيا حاولت في وقت سابق أن تتفق مع مصر من أيام الرئيس السابق حسني مبارك على مصير هذا الغاز، إلا أن هذه المحاولات لم تنجح، وتري تركيا في علاقتها مع حكومة الوفاق مخرجاً مقبولاً ييسر لها لعب دور أكبر في المتوسط، لكن حجم تركيا الفعلي قد لا يسمح لها بتحقيق هذا الهدف، ومن المرجح أن تركيا تترك ذلك جيداً، فقد ينتهي الأمر الأمر بتسويات وتوافقات مع روسيا بوصفها اللاعب الأبرز في المتوسط اليوم، وهذا ما سيجنب تركيا الغوص في مستنقع جديد قد تدفع نفسها ثمناً له.

# الشركات متعددة الجنسيات



● دعنا نلقي نظرة على اقتراحات الإصلاح المقدمة حالياً إلى منظمة التعاون والتنمية. من أين أتت هذه المقترحات؟ وما هو فحواها؟

طلبت مجموعة العشرين «G20» من منظمة التعاون والتنمية أن تحضر مشروعاً لاتفاقية دولية بحلول عام 2020 لما قد يصبح وسيلة مناسبة لفرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات، وتحديدًا وفقاً لظروف الرقمنة التي كنت أتحدث عنها. هناك اليوم ثلاث مقترحات رئيسية مقدمة: الأولى من الولايات المتحدة، وأخرى من المملكة المتحدة، والثالث من مجموعة «G24» - وهي المجموعة التي تحوي الدول النامية الكبرى ومن بينها الصين. نتائج المشاورات، الأولى بات متاحة منذ عدة أسابيع فقط، وستتم مناقشتها في اجتماع مجموعة العشرين في العام القادم 2020. وتخطط منظمة التعاون والتنمية بأن يكون لديها مقترح توافق عليه جميع الدول وتوقع عليه في نهاية عام 2020. اعتقد بأن علينا أن نرى إجابيات الموضوع، كون لدينا محاولة دولية لإصلاح نظام ضرائب الشركات. ولهذا فلدَى هذه الخطوة إمكانيات بأن تصبح خطوة للأمام. ففي السابق كان موقف الدول الكبرى القوية ثابتاً بأن مسألة الضرائب هي مسألة داخلية لكل دولة أن تقررها لوحدها. لكن اليوم، وتحديداً بداعي الضغوط التي تمارسها الاقتصادات الناشئة لإصلاح نظام ضرائب الشركات، لم يعد بالإمكان القول بأنها مسألة داخلية، وبتنا نسمع عن محاولة التوصل لاتفاقية دولية بشأنها.

والأمر الأهم برأيي ليس الظروف بحد ذاتها، بل الجدل العالمي بوجود وضع ضرائب دولية وليس محلية فقط على الشركات متعددة الجنسيات. ففي السابق كان هناك من يدعو إلى فرض ضرائب على كل فرع بشكل مستقل. لناخذ مثلاً شركة

غوغل ومايكروسوفت قد أصبحتا هدفاً للدول على طول العالم، فالحكومات ترى بأن هذه الشركات تحقق أرباحاً طائلة في دولها، لكن وبسبب عدم وجود فروع مادية لها فيها لا يمكن لها أن تحصل على ضرائب منها.

● تبعاً لما ذكرت، لماذا إذا قامت الكثير من الحكومات بتخفيض معدلات الضرائب على الشركات في العقود الماضية؟  
أظن بأن الدافع لتخفيض معدلات الضرائب ذو شقين. أحدهما هو العولمة التي كنت أتحدث عنها، والتي عنّت بأن الشركات قادرة على الانتقال على طول العالم، ما وضع الدول في منافسة بعضها على استقطاب الاستثمارات. وإحدى الطرق المعلنه هي تخفيض معدلات الضرائب. فرغم أن الأدلة لا تؤيد فاعلية هذه الإستراتيجية - وذلك تبعاً للكثير من الأبحاث وحتى تلك الصادرة عن صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي والأمم المتحدة - فالكثير من الدول اتبعت هذا الأمر ووضعته في التطبيق.

الشق الثاني هو إيديولوجي ينص على أن تخفيض الضرائب كبير على الشركات يحفز الاستثمار والإنتاج، ويخلق المزيد من فرص العمل وهلم جراً. ومرة أخرى، لا توجد أدلة تجريبية أو نظرية تؤيد ذلك، لكن السياسيين المنتمين بغالبهم للنخب قرروا قبول هذا الأمر ونشره ليصبح بمثابة الإيمان.

مع العلم أن تخفيض معدلات الضرائب على الشركات لم يؤد فقط إلى تقليص ضرائب الشركات، بل عنى بأن الأشخاص الأكثر ثراءً والذين يملكون هذه الشركات قد حصلوا على المزيد من الأسهم وأرباح رأس المال أيضاً. وعليه فقد كان التأثير الإجمالي لهذه السياسات هو تعميق اللامساواة وجعلها أكثر سوءاً على المستوى العالمي. ربّما يمكننا أن نفهم من هنا مردّ هذا الإيمان الإيديولوجي وسبب انتشاره إعلامياً.

بدءاً من التسريبات الشهيرة عن التهرب الضريبي التي بدأت تظهر منذ عام 2013، نشر العديد من الصحافيين حول العالم آلاف الوثائق عن الجنان الضريبية ووسائل التهرب الضريبي التي تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات. الأمر الذي أجبر منظمة التعاون والتنمية «OECD» - النادي العالمي للدول الثرية - على فتح حوار بشأن إصلاح نظام ضرائب الشركات متعددة الجنسيات في شهر «11» من عام 2019، أعلنت المجموعة عن اقتراح لحد أدنى من معدلات ضرائب الشركات من أجل التقليل من التهرب الضريبي.

## ■ حوار مع إدmond فينجرالد تكريب وإعداد: عروة درويش

يتحدث البروفيسور إدmond فينجرالد - بروفيسور التنمية الدولية في جامعة أكسفورد وعضو اللجنة المستقلة لإصلاح نظام ضرائب الشركات الدولي «شبكة من الباحثين تسعى إلى الضغط من أجل إصلاح نظام الضرائب» - عن الأمر وعن السبب والألية والاتجاه الذي سيسير به تعديل نظام الضرائب.

● سمعنا الكثير في الآونة الأخيرة عن تدويل الضرائب على الشركات. لماذا أخيراً ظهر هذا الحراك للعلن في الأعوام الأخيرة؟  
السبب هو أن نظام الضرائب الدولي الحالي قد تأسس في العشرينيات من القرن الماضي، عندما لم يكن هناك سوى بضع شركات متعددة الجنسيات. فقد كانت الشركات تتوضع بشكل رئيس في مكان واحد أو مكانين على أقصى تقدير، وكانت تفرض عليها ضرائب بالطريقة المعتادة.

تغير العالم بشكل كبير منذ ذلك الحين، وتحديداً من خلال العولمة. انتشرت الشركات على طول العالم وبانت لديها عمليات في الكثير من الدول، بحيث تحصل عملية الإنتاج في أكثر من مكان. فصناعة السيارات تنتج أجزاء السيارات في دول مختلفة - فالأجزاء مثلاً تنتقل من الولايات المتحدة إلى المكسيك وذات الأجزاء ستعود داخل السيارة. إن ثلثي التجارة العالمية تحصل ضمن الشركات بهذه الطريقة.

من الواضح بأننا نحتاج إلى نظام ضريبي عالمي، فدونه ستستمر الشركات بالتهرب من الضرائب بكل بساطة. فهذه التحويلات تجري داخل الشركة ويمكن لمحاسبي الفرع الرئيس أن يقوموا بسهولة بتغيير أثمان التحويلات بحيث يجعلون من أحد أفرع الشركة رابحاً وآخر خاسراً. وعليه يمكنهم أن يجعلوا الفرع الموجود في إيرلندا أو في جزر كايمان رابحاً بشكل مفرط حيث بالكاد توجد ضرائب، بينما تجعل من الفروع الموجودة في فرنسا أو الهند على سبيل المثال غير رابحة بحيث تدفع أقل ما يمكن وفقاً لمعدلات الضرائب المرتفعة في هذه البلدان. تدفع الشركات ضرائب قليلة جداً بكل سهولة بهذه الطريقة.

● الكثيرون كانوا يشيرون إلى هذا الأمر منذ مدة طويلة، لذلك فالسؤال الذي يجب أن نطرحه: ما الذي تغير اليوم؟

أولاً: منذ الأزمة المالية العالمية، باتت حكومات الدول المتقدمة تسعى إلى المزيد من عائدات الضرائب، وبما أن هناك حدوداً لكمية الضرائب الممكن تحصيلها من الدخل الفردي أو عبر ضرائب الاستهلاك، فقد بدأ السعي بهذا الاتجاه.

ثانياً: التحول المتزايد في الاقتصاد العالمي نحو الاقتصاد الرقمي «الرقمنة Digitalization»، ما يعني بأن الشركات يمكنها بسهولة وبفاعلية أن تبيع وتعمل في دولة ما دون الحاجة لأن تكون حاضرة بشكل مادي فيها. هذا هو السبب في أن

إن تخفيض معدلات  
الضرائب على  
الشركات لم يؤد  
فقط إلى تقليص  
ضرائب الشركات، بل  
عنى بأن الأشخاص  
الأكثر ثراءً والذين  
يملكون هذه  
الشركات قد حصلوا  
على المزيد من  
الأسهم وأرباح  
رأس المال أيضاً

# وتراجع قدرات التهرب الضريبي



بخصوص حقوق الضرائب، والتي تمثل بدورها المواضع المتميزة للاعبين الأساسيين في الاقتصاد العالمي. في بدء المفاوضات لاعتماد أحدها أعلنت منظمة التعاون والتنمية أنها ستبحث بشكل متساو الاقتراحات الثلاثة «من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وال G24».

قامت اللجنة المستقلة لإصلاح نظام ضرائب الشركات «ICRICT» بتحليل المقترحات الثلاثة، وأظهرنا بالحسابات التجريبية كيفية الاستفادة البلدان الثرية على حساب النامية. لكن أثناء عملية التفاوض- والتي لم تكن شفافة كما ينبغي لأن منظمة التعاون والتنمية لم تكشف عما جرى أثناء هذه المفاوضات- كان واضحاً بأن النتيجة أقرب إلى موقف ومقترح الولايات المتحدة من بقية المقترحات. من الصعب جداً على البلدان النامية أن تفاوض في هذا السياق، لأننا لا نملك في حقيقة الأمر المعلومات حول تأثير هذه المقترحات الثلاثة.

ترفض منظمة التعاون والتنمية، رغم أنها تملك البيانات كاملة، الكشف عما سيعنيه تبني أحد المقترحات من حيث زيادة الدخل لبلد على حساب الآخرين. بينما قمنا في اللجنة المستقلة بنشر تقديراتنا الخاصة ببناء على البيانات المتاحة لدينا رغم قلة المقارنة مع ما تملكه منظمة التعاون والتنمية من بيانات، وجميع هذه التقديرات تشير إلى أن ما نقوله مجموعة الـ 24 صحيح، ففي حال لم يتم شمل الإنتاج في الضرائب ستكون الحصص التي ستحصل عليها البلدان النامية صغيرة جداً.

● ماذا تعتقد بأنه سيحدث الآن؟ لقد تم بالفعل تمديد مقترح منظمة التعاون والتنمية- هل علينا أن نتوقع قيام الشركات بالضغط بشدة لمزيد من التمييز؟ وما هو رايك باحتمال وجود ضغوط سياسية بالاتجاه المعاكس؟

نعم بالتأكيد، الشركات تقوم بالضغط بشكل هائل، لكنهم لا يستطيعون الوقوف في العلن والقول «لن نسمح بأن تفرضوا علينا ضرائب أكثر». يقومون بدلاً من ذلك بممارسة الضغط من خلال حكومات البلدان التي يعملون فيها، وتحدث تحديداً هنا عن حكومتى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. كما أنهم يعملون من خلال ما يسمى «الخبراء»، مثل شركات المحاسبة الأربع الكبرى «Deloitte- PwC- EY- KPMG»، التي تلعب دوراً هاماً في هذه الأشياء. لذلك أعتقد بأن التمييز والمزيد منه أمر حتمي الحدوث.

وجهة نظري الخاصة، أن الدول النامية ستسعى نحو تحقيق أية خطوة لفرض الضرائب على أساس وحدة الشركات ذات الفروع متعددة الجنسيات، لأنها ستكون خطوة كبيرة بحد ذاتها حتى لو لم تحصل هذه الدول على حصصها العادلة من هذه الضرائب على الفور. فما إن يتم قبول مبدأ المؤسسة الواحدة، وما أن تصبح هذه الضرائب محل مفاوضات، فلن تبقى الأمور على حالها دائماً. أما كيف ستجري الأمور من هنا؟ ذلك يعتمد على الكثير من المتغيرات، فكما هو الحال في المفاوضات في منظمة التجارة العالمية، فقد تم لي ذراع اللاعبين الكبار، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة، وانفتح المجال أمام الدول الأفقر لتتخذ خطوات جماعية من جهة أخرى. وعلى أية حال فلا يزال الأمر قائماً ولا تزال الدول النامية تحشد نفسها أكثر فأكثر لاتخاذ موقف أقوى.

انخفاض أرباح هذه الفروع التي دفعت أثماناً كبيرة مقابل السجلات والخدمات الإدارية واستخدام الاسم التجاري أو أياً يكن، بينما تحقق الشركة الفرعية القائمة في لوكسمبورغ أرباحاً طائلة لأنها هي من يملك «بحسب زعم الشركة» حقوق البراءات والاسم التجاري وما إلى ذلك.

● يبدو لي بأن المقترح بأن تكون الضريبة العالمية على الشركات التي تتعامل مع الزبائن وأن تتركز على المبيعات بدلاً من تركيزها على الإنتاج سيخدم الدول الثرية وليس دول الإنتاج الحقيقي. ما هي الأسس المنطقية التي يعتمد عليها أصحاب هذه المقترحات؟

إن المقترح الأمريكي، هو أن تفرض الضرائب على المبيعات وحسب، بينما يذهب المقترح البريطاني أبعد بأن تُفرض الضريبة على المبيعات والمستخدمين. يعلل المقترح البريطاني نفسه بأن شركات، مثل غوغل، تكسب الأموال عبر استخدامها للبيانات عن المستهلكين في بريطانيا وأستراليا أو أية أمانة أخرى، وبالتالي فإن عملية الإنتاج بشكل أو بآخر بالنسبة لغوغل تتم عبر كميوتك الشخصي. فهي تحصل على جميع المعلومات التي ترفعها عنك وتستخدمها بعد ذلك في الإعلانات. وعليه فقد كان موقف حكومة المملكة المتحدة أن المستخدم هو جزء من عملية الإنتاج. الأمر الذي لا تشمله المبيعات على الإطلاق، فشركة غوغل لا تتبع أي شيء لمستخدميها، بل تحقق مكاسبها من أجور إعلانات المعلنين الذين يبيعون الأشياء والخدمات. أما موقف الدول النامية هو أن عملية الإنتاج المادية- وتحديدًا التي تشمل توظيف عمالة- يجب أن تشكل عنصراً كبيراً في تخصيص حقوق الضرائب.

وعليه، فإن لدينا ثلاثة اتجاهات مفاهيمية

والاستخراج وما يشبهها من الشركات التي يتركز إنتاجها في الدول النامية. الثاني: أن حصص الضرائب التي ستكون مستحقة التحصيل لكل دولة ستعتمد على المبيعات الأخيرة في تلك الدولة. ولهذا فإن الدول التي تعتمد بشكل أساسي على التصدير، ولا تباع محلياً لن تنتفع من هذه الضرائب.

● لماذا مبدأ المؤسسة الواحدة «Unitary Enterprise Principle» مهم للغاية؟ «المؤسسة الواحدة هي مجموع الشركات والنشاطات التجارية المرتبطة والمعتمدة بعضها على بعض بشكل فردي أو جماعي على شكل مجموعة، ومن سمات هذه الشركات أن مالكيها واحد، ومتكاملة وإدارتها موحدة بشكل مركزي».

ينص مبدأ المؤسسة الواحدة على وجوب فرض ضريبة على مجموعة الشركات متعددة الجنسيات بوصفها شركة واحدة. والمبدأ هنا أن الشركة العالمية يجب أن تفرض عليها ضريبة عالمية. لكن هناك سبباً عملياً أيضاً هنا: فإن سمحت بأن يتم فرض الضرائب على الشركة وفقاً للصلاحيات المكانية المختلفة، فستتمكن عندها من تعديل حسابات الشركة بحيث يكون الاستحقاق الضريبي لمعظم الأرباح في البلدان ذات الضرائب المنخفضة. أحد الأمثلة التي درسناها هي شركة فودافون، وهي إحدى الشركات القليلة التي تنشر حساباتها العامة في كل دولة على حدة. يمكنك أن ترى بأنها تجمع أرباحاً هائلة في دول مثل لوكسمبورغ ومالطا حيث الضرائب متدنية جداً، بينما تكون أرباحها قليلة جداً في البلدان حيث الضرائب أكثر ارتفاعاً. يحتفظ الفرع الموجود في مالطا على سبيل المثال بالسجلات وبخدمات الإدارة، ما يؤدي أن تدفع فروع الشركة المتناثرة حول العالم «أثماناً» مرتفعة مقابل الحق باستخدام هذه السجلات والخدمات. يؤدي هذا بالنتيجة إلى

IBM، تفرض على فرع المكسيك ضرائب في المكسيك، وعلى فرع الولايات المتحدة ضرائب في الولايات المتحدة. إنها المرة الأولى التي تتم فيها مناقشة فرض ضرائب على المستوى العالمي، ما يعني توزيع حصص الضرائب بشكل أكثر عدلاً بين الدول المختلفة. لكن الأمر السلبي بشأن عملية المفاوضات هذه هو أن المقترحات يتم بشكل متزايد تمييزها بحيث تصبح أقل تأثيراً. فلو تحققت ضريبة عالمية على الشركات متعددة الجنسيات بالفعل، فمن الآثار الكبرى التي يمكن توقعها: فقدان القيمة الاستعمالية للجانن الضريبية بالنسبة للشركات. فإن باتت هناك ضريبة عالمية ستفرض على الشركات، فما النفع عندها من تحويل هذه الأموال بين الفروع طالما أن الضرائب ستطالها أينما حلت؟ لكن النفع من وراء فرض ضرائب دولية على هذه الشركات سيختلف تبعاً لتبني أحد المقترحات المقدمة لمنظمة التعاون والتنمية. فمقترح الولايات المتحدة يقوم على فرض الضرائب على موقع البيع الأخير، بينما يقوم مقترح المملكة المتحدة على المستخدمين، ومقترح مجموعة الـ 24 يقوم على العمالة.

فرغم أن الضريبة الدولية ستعني تغييراً نوعياً في قدرة الشركات على المضي إلى الجنان الضريبية ونفعه في التهرب الضريبي، فالرابع الرئيس من هذه النقطة والعائدات المالية الأكبر ستكون غالباً الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، وليس الدول ذات الاقتصادات الناشئة.

● اسبب هذا أن التركيز هو على فرض الضريبة على مكان حدوث البيع؟

هذا صحيح. علينا أن نعلم أمرين، الأول: أن مقترحات منظمة التعاون والتنمية ستطبق فقط على الشركات التي لديها تعامل مع الزبائن، ولهذا فلن تشمل شركات التعدين

## إنّ الدول النامية ستسعى نحو تحقيق أية خطوة لفرض الضرائب على أساس وحدة الشركات ذات الفروع متعددة الجنسيات

# هل ستشعلين الثورة الاشتراكية؟



صورت أفلام سينمائية قديمة وجديدة نضال العاملات والنساء من أجل الحقوق، منها أربعة أفلام مشهورة سنتحدث عنها في مقالنا...

لؤي محمد

## «أنا امرأة شيوعية قديمة»

فيلم من إخراج ستري غوليا، ومدته 98 دقيقة، وهو دراما كوميدية، باللغة الرومانية، من إنتاج رومانيا، 2013. عرض الفيلم في فعالية أسبوع أفلام المرأة في الأردن خلال العام 2019.

تدور أحداث القصة في رومانيا ما بعد الشيوعية في عام 2010، حيث يبدو أن بعض من عاشوا تفاصيل الشيوعية لا يستطيعون التأقلم بسهولة مع الواقع الحالي.

تتلقى إيميليا وزوجها زيارة من ابنتهما التي تعيش في الولايات المتحدة منذ عشر سنوات ويرافقها صديقها الأمريكي. أثناء تناولهم العشاء، تترك إيميليا أنها في الواقع من محبي الحقبة الشيوعية، وأن حالها كان أفضل آنذاك فهي تتحلى بمعظم صفات الشيوعي الحقيقي. تراودها ذكريات الزمن «الذهبي» في حين تحاول مساعدة ابنتها لحل مشاكلها المادية.

## «صنع في داغنهام»

قدمت السينما أفلاماً عديدة ومتنوعة، تروي قصصاً مختلفة، في محاولة لتسليط الضوء على نضال العاملات، مثل: الفيلم البريطاني «صنع في داغنهام» من إخراج نيجل كول، وبطولة سالي هاوكينز، أندريا ريسبورج، روزاموند بايك، بوب هوسكنس، وميراندا ريتشاردسون.

يتحدث الفيلم عن قصة الإضراب الذي جرى عام 1968 في مصنع فورد للسيارات في مدينة «داغنهام» الإنكليزية، فقد قامت العاملات بالاحتجاج ضد التمييز في أجور العمل بين الرجال والنساء، حيث كانت مهمة النساء في العمل خياطة أعطية مقاعد السيارات، ولكنهن يتقاضين أجوراً أقل من الرجال بكثير، حسب قانون الأجور الذي كان سائداً في بريطانيا. مما اضطرهن للإضراب والتظاهر والمطالبة بالأجر المتساوي في حملة استمرت سنوات عديدة.

ركّز المخرج نجيل كول، على تصوير الأدوات والطرق التي استخدمت حينها في محاولة لوقف إضراب العاملات عن العمل، ففي البداية قامت الحكومة باستخدام قادة النقابات البيروقراطيين للضغط على العاملات المضربات، وقدم هؤلاء للعاملات حججاً مختلفة لإقناعهن بوقف الإضراب وعدم جدواه، منها عدم توفر الاعتمادات في الميزانية الحالية أو الانتظار: «عليكم الانتظار لعدة سنوات أخرى وسيجري رفع الأجور بشكل تراكمي حتى تتساوى في المستقبل».

ثم جرى استخدام وسائل الإعلام، حيث قامت بإجراء لقاءات مع عمال في المصنع نفسه ليؤكدوا أن «الرجال ليسوا مع حق الأجر المتساوي للنساء». بالإضافة إلى وقف رواتب العاملات، وممارسة ضغط اقتصادي معيشي، بحيث ترك أشاراً مباشرة على عوائلهن، فبدأت المشاكل مع الأزواج والأبناء والخ...

الفيلم مقتبس من حركة بدأت في السابع من حزيران 1968 للمطالبة بالأجر المتساوي للعاملات لتصبح قريبة من أجور العمال

وهنا تنشط الصحف في حملة إعلامية لا تتوقف من أجل: «وقف هذه المؤامرة الشيوعية». ويتوجه مراسلوها إلى ممثلة العاملات يسألونها: هل أنت شيوعية؟ وهل ستشعلين ثورة اشتراكية في بريطانيا؟ كما تبدأ المخابرات البريطانية بمراقبة النساء المشاركات في الإضراب ومحاولة رشوة بعضهن والضغط على أخريات من أجل الانسحاب أو التحويل إلى المحاكم الصناعية بموجب قانون عام 1919. ومع ذلك لم تستطع الضغوط الممارسة على العاملات كسر الحركة، وتمكنت العاملات من انتزاع قانون الأجر المتساوي في بريطانيا عام 1970.

الفيلم مقتبس عن الحركة التي قادتها كل من «روز بولاند، وشيلا دوغلاس»، وأخريات، في السابع من حزيران 1968 لتصبح أجور العاملات قريبة من مستوى أجور العمال، حيث تقسم الأجور إلى فئة أولى للرجال، وفئة ثانية للنساء، وتوقف الفيلم عند هذا الحد.

في الواقع، هناك الكثير من الحقائق التي لم ترصد، منها مثلاً: تنتمه لما ذكر سابقاً... أن المساواة الكاملة في الأجور بين النساء والرجال لم تحدث فعلياً إلا بعد عام 1984 عندما قامت العاملات بإضرابات كبيرة، تزامناً مع إضرابات عمال المناجم الكبرى في بريطانيا، وتم توجيه ضربة كبيرة إلى التمييز في الأجور بين النساء والرجال!

يذكر أن أول مساواة فعلية في الأجور بين النساء والرجال حدثت في الاتحاد السوفييتي بعد ثورة أكتوبر 1917، وبتأثير ذلك انتشرت في العالم حمية حركة النساء العاملات من أجل الحقوق المتساوية ولا تزال بعضها

مستمرة حتى الآن.

## حق التصويت

تدور أحداث الفيلم حول بدايات نشاط حركة العاملات في أواخر القرن الـ 19 في بريطانيا، الحركة التي استمرت حتى الحرب العالمية الأولى وقامت للمطالبة بحقوق النساء في التصويت، ولتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

«سافرغت» فيلم دراما بريطاني من إخراج سارة غافرون وتأليف أبي مورغان، أنتج عام 2015 وهو أول فيلم روائي يتم تصويره في البرلمان البريطاني منذ خمسينيات القرن الماضي.

## ملح الأرض

أنتج الفيلم الأمريكي عام 1954، من تأليف مايكل ويلسون وإخراج هيربرت بيبيرمان وإخراج بول جاريكو. الذين تم إدراجهم جميعاً في القائمة السوداء لهوليوود بسبب آرائهم الشيوعية. يصور فيلم الدراما «ملح الأرض» عمال المناجم. وعندما تقدمت زوجات العمال باقتراح لمساعدتهم أثناء الإضراب، رفض الأزواج ذلك، فأضربت الزوجات عن العمل في المنزل وانتزعوا حقهن في مساعدة أزواجهن المضربين.

الفيلم مقتبس من قصة حقيقية، مستوحاة من إضراب طويل وصعب، خاضه العمال سنة 1951 ضد شركة Empire Zinc في مقاطعة جرانت، ضمن ولاية نيو مكسيكو. يظهر الفيلم كيف يتفاعل عمال المناجم والشركة والشرطة أثناء الإضراب. وعبر الأسلوب الواقعي، استخدم المنتجون والمخرجون عمال مناجم فعليين وعائلاتهم كمثلين في الفيلم.

# حكمة إلى العام 2020



كُتب على لافتة من لافتات الحركة الشعبية في ساحة التحرير وسط مدينة بغداد: «سيكتب التاريخ أن دبابات الأمريكان سلمتكم حكم العراق، والتكتك انزعتكم منكم».

## قاسيون

في بلدان الجنوب الفقير المختلفة، كان العام 2019 حافلاً بالحركات الشعبية المطالبة بالتغيير والعدالة الاجتماعية. ويمكننا أن نتصور كيف سيكون تصاعد الحركة الشعبية في العام 2020 من خلال قراءة الخط البياني لهذا التصاعد الذي سيستمر ويتطور أكثر من السابق وسيزور بلداناً جديدة في الاستيقاظ الجماعي لشعوب العالم. أما الحكمة اليابانية فهي فريدة من نوعها، إذ ارتفعت مبيعات صحيفة «شيمبون أكهاتا» اليومية، وتراوحت بين 100 ألف نسخة إلى مليوني نسخة «طبعة يوم الأحد» معظمها في جزيرة أوكيناوا. ارتفاع المبيعات هذا لا علاقة له بالتجارة، بل بتصاعد الحركة الشعبية في أوكيناوا اليابانية ضد القواعد الأمريكية، ومطالبة السكان برحيل الأمريكيين عن بلادهم، ولم يجد الناس البسطاء نصيراً لهم سوى

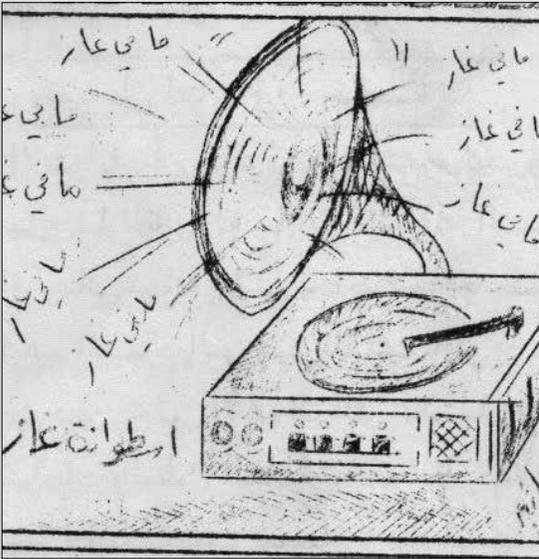
صحيفة «شيمبون أكهاتا/العلم الأحمر» الشيوعية التي ترتفع مبيعاتها كلما اشتدت الاحتجاجات ضد القواعد الأمريكية في الوقت الذي تتوقف فيه الصحف الكبرى عن الصدور ورقياً بسبب الأزمة الرأسمالية. وفي روسيا، ارتفعت مبيعات المفكرة السنوية لعام 2020 التي تحمل صور ستالين، ويحافظ سكان شارع «ستالين» في مدينة كولتشيستر البريطانية على اسم شارعهم في كل تصويت تدعوهم فيه البلدية إلى تغيير

اسم الشارع منذ عام 2009. ماذا يعني العام 2020 للسوريين؟ هو يعني الكثير بالتأكيد، هو يعني مؤوية ميسلون العظمى، ويعني الوقوف على أبواب الحل السياسي والتغيير والولادة الثالثة للجلاء. حكمة أخرى عرفتها البشرية في وقت سابق من القرن العشرين، وهي إخراج النقود من التداول على يد الحركات الشعبية، حدث ذلك أثناء إضرابات الكساد العظيم عام 1933 في أمريكا «أكثر من 2000 إضراب»، فالطبيب

يعالج مجاناً، والصيد يعطي السمك مجاناً، والحلاق يعمل مجاناً والمخابز يعطي المحصول مجاناً، والمخابز توزع الخبز في كل المدن بقيادة لجان العاطلين عن العمل قبل القمع الدموي لها. وشاهدنا مثلاً جديداً لهذه الظاهرة في اليونان والأرجنتين قبل سنوات، وشاهدناها في بعض مناطق لبنان مؤخراً بعد ما فعلته المصارف من حجز لأموال الناس. أما في العام 2020 والسنوات التي تليه، سنعيش ولادة هذه الظواهر في العديد من البلدان.

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



أسطوانة الغاز الموسيقية بتغني: مافي غاز، مافي غاز، مافي غاز! والكاريكاتير منشور في العدد 89 من جريدة قاسيون في شباط عام 1987! وهيك ما حدا عرف كيف يحل أزمات السنوية بالبلد، وعلى أبواب سنة 2020 الناس عم تصطف بطوابير الغاز. «يا ترى مين رح يحل أزمات الغاز نهائياً؟» و«إيمتى رح يصير الحل؟»



### الجيل الخامس في المدن

كشفت وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية، أن الصين ستعزز تطوير البنية التحتية لمنشآت تكنولوجيا اتصالات الجيل الخامس العام المقبل، لتتم تغطية جميع المدن على مستوى الولاية بنهاية عام 2020. وأظهرت بيانات الوزارة بناء 126000 محطة قاعدية لتكنولوجيا اتصالات الجيل الخامس في شتى أنحاء البلاد حتى الآن. ووصل حجم شحنات الهواتف الذكية المزودة بتكنولوجيا الجيل الخامس إلى 8,355 مليون وحدة خلال عام واحد، حيث تم طرح 24 هاتفاً جديداً خلال هذه الفترة، تكلفة بعضها أقل من 2000 يوان (285 دولاراً).



### متحف ترميم الكتب

كشفت مقاطعة سيتشوان الصينية عن أول متحف لترميم الكتب القديمة، حيث يعد ترميم الكتب القديمة مهارة مهددة بالانقراض، ما يعتبر أمراً حيوياً وهاماً جداً لمخزونات الصين الضخمة من الكتب القديمة. ويمتد المتحف الواقع في مدينة تشنغدو، حاضرة المقاطعة، على مساحة 1100 متر مربع يعرض 500 قطعة أثرية، وتصنف الصين الكتب المكتوبة أو المطبوعة قبل عام 1912 على أنها كتب قديمة. وتشير التقديرات إلى وجود حوالي 50 مليون كتاب قديم في الصين، وتم حماية 20 مليون نسخة منها.

## للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019 / 12 / 29» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

## رموز الناس ورموز المنظومة



لناس رموزهم الحيّة، وللمنظومة الرأسمالية رموزها المميّنة، ميّنة وإن فرضت على الناس عبر هيمنة المنظومة على المال والإعلام والسلطة والمؤسسات. ورموز الناس الوطنية والاجتماعية والشعبية رموز حية وإن غابت عن الأضواء لفترة من الزمن.

### ■ عمر هيواني

#### غوغل وسورية

محرك البحث الشهير غوغل واحد من أضخم المؤسسات العالمية التي تعمل في السياسة، يظهر بشكله المحايد «محايد شكلاً على الطريقة الليبرالية الجديدة»، ولكنه يؤدي وظيفة سياسية عبر خوارزمياته التي تقدم نتائج محددة ومختارة بعناية على نتائج أخرى لا تتناسب مع سياسة غوغل ومنظومته.

إذا ما بحثنا عن تاريخ سورية، سنحصل على مئات وآلاف النتائج لمواد عن سورية، ولكن تلك التي تتحدث عن التنظيمات الفاشية والإرهابية والفوقالي ما قبل الوطنية والترويج للدور الأمريكي في المنطقة والعالم، بينما تختفي النتائج التي تتعلق بتاريخ السوريين أو تتراجع إلى الوراء في نتائج البحث، كما يقدم غوغل مواداً تشوه الرموز الوطنية والشعبية السورية، مثل: يوسف العظمة

وغيره، ويضعها في النتائج الأولى. وبنفس الطريقة يتعامل محرك البحث غوغل مع الرموز الثورية واليسارية، إذ يقدم الرموز الفوضوية والأوتورية في النتائج الأولى باللغة الإنكليزية على سبيل المثال، ويصنّف حركات متطرفة مثل منظمة أيتا والألوية الإيطالية وغيرها على أنها حركات ثورية، ويضعها في النتائج الأولى للبحث إلى جانب المقاومة الفلسطينية لتشويه الأخيرة.

#### سباق خَلبي

كأن العالم القديم المتداعي للرأسمالية في سباق ضد الرموز اليسارية اليوم. والمضحك في الموضوع أن وسائل الإعلام الكبرى «ودون أن تقصد ذلك»، بدأت تعرف الناس على تلك الرموز عبر المحاربة المكثفة لها. على سبيل المثال، احتلت أغنية جاو بيلا الإيطالية حصة جيدة من الحرب والتشويه خلال 2019، إذ وضعت في مسلسل عمي أنتجته شركة عالمية كبرى، وانتشرت

الأغنية بشكل كبير في بلدان مثل السعودية لدرجة تسابق شباب من جدة والرياض وغيرها لتصوير مجموعات تغني نشيداً شيوعياً في بلد كان يمنع هذه الأفكار بشدة، وفي مكان آخر أنتجت الأغنية بطريقة تناسب الملهي الليلية، كما جرى سرقة لحنها مع وضع كلمات تمجد سلطان عمان!

#### أغنية البيان الشيوعي

من يستطيع أن يغني البيان الشيوعي؟ إنها الحركة الشعبية، وبطريقة لم تخطر حتى على بال الشيوعيين.

إذ صور طلاب من جامعة نيويورك، وبالوسائل البسيطة، مقطعاً صغيراً يضم موسيقاً لأغنية أمريكية شهيرة، ولكن حذفت كلماتها، مع وضع المقطع الأول من البيان الشيوعي مكانها. انتشر المقطع على وسائل التواصل الاجتماعي داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أمريكا الوسطى وحقق مشاهدات مرتفعة.

#### مدن ومقام

بعد أن تعرضت الأغاني الوطنية واليسارية

للمحاربة والتشويه والتجاهل لعقود، تعود اليوم إلى الاهتمام وعلى يد الناس الذين يشعرون بالحاجة إلى هذه الأغاني. على سبيل المثال، أم سورية لا تعرف شيئاً عن السياسة، ولكنها تربي ابنتها الصغيرة على أغاني مارسيل خليفة وزيد الرحباني، وتمتلئ مقاهي مدينة عمان الأردنية بصور وأغاني المقاومة والرموز اليسارية، وذلك بعد خمسة عقود من هزيمة المقاومة في الأردن، وتوجد مظاهر مشابهة في مدينة بيروت ومناطق لبنانية أخرى.

وفي ظاهرة جديدة لها علاقة بصعود الحركة الشعبية، بات البحث عن أرشيف الحركة الشيوعية في البلدان العربية أمراً سهلاً على وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة عبر الفيسبوك، إذ ينشر الأبناء والأحفاد ذكريات الآباء والأجداد من صور وقصاصات صحف ووثائق على صفحاتهم الشخصية، وما كان الحصول عليه صعباً أمس، أصبح اليوم في متناول الناس. والأمر نفسه بالنسبة إلى تاريخ سورية الذي يمكن معرفته من أرشيف الناس البسطاء من صورهم وذكريات آبائهم وأجدادهم.

كان العالم القديم المتداعي للراسمالية في سباق ضد الرموز اليسارية اليوم



# قاسيون

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

# 2000 ← 2020

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار



kassioun.sy



kassioun



kassioun.sy



kassioun



www.kassioun.com

تابعوا جريدة قاسيون على الإنترنت: